

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥١٥ (استئناف ١)**

الجمعة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس: السيد لافروف .... (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

أيرلندا	السيد راين
بلغاريا	السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد وانغ ينغفان
غينيا	السيد فال
فرنسا	السيد لفيت
الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
كولومبيا	السيد بالدبيسو
المكسيك	السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
موريشيوس	السيد كونجول
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/431)

02-34199 (A)
0234199

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد بذل المجتمع الدولي بعض الجهود في الآونة الأخيرة لوقف المزيد من التصعيد في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما تدل على ذلك قرارات مجلس الأمن الثلاثة والبيان الصادر عن المجموعة ''الرباعية''. علاوة على ذلك، توجه وزير خارجية الولايات المتحدة إلى هذه المنطقة للقيام بأنشطة للوساطة. ودعت الكثير من البلدان، بما فيها الصين، كل على طريقتها، الطرفين إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

بيد أن من دواعي أسفنا أنه لم يطرأ أي تغيير مرضٍ على التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالجيش الإسرائيلي ما زال يرفض الانسحاب، وهو يكثّف حصاره المفروض على الزعيم الفلسطيني، السيد عرفات، وعلى كنيسة المهد. وما زال سفك الدماء جارياً في صفوف المدنيين الأبرياء.

ويشكل سحب إسرائيل الفوري لقواها العامل الحاسم الذي سيحدد إمكانية حدوث تغيير حقيقي لمسار هذا الصراع. ونحن نؤيد جميع الجهود المبذولة لحث إسرائيل على سحب قواها.

وقد أوجد تصعيد أنشطة العنف حالة إنسانية بالغة الخطورة. فنحن نرى إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن رعايا صينيين، بين ضحايا قنابل الهجمات الانتحارية. ولا بد من إدانة أعمال العنف المذكورة. بيد أن المأساة الإنسانية التي تسببها الهجمات العسكرية الوحشية التي يشنها الجيش الإسرائيلي ما زالت، لاستياء العالم البالغ، مستمرة. ونحبذ إجراء تحقيق في الحالة الإنسانية في فلسطين، وبصفة خاصة في حقيقة ما وقع في مخيمات جنين للاجئين. وقد اتخذت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالفعل قراراً في هذا الشأن وأنشأت لجنة للتحقيق. ونحن ندعو إسرائيل وفلسطين إلى مد يد المساعدة لذلك الفريق في عمله. ونعرب عن عميق ما يساورنا من القلق إزاء محنة المدنيين الفلسطينيين. وندعو المجتمع الدولي لزيادة ما يقدمه من المساعدات الإنسانية. وندعو إسرائيل لتقديم المساعدة للأعمال التي تضطلع بها الوكالات الدولية للإغاثة الإنسانية وتيسير هذه الأعمال.

وقد توصل المجتمع الدولي إلى اتفاق على أن تدخل طرف ثالث هو أمر ضروري لإنهاء حلقة العنف المفرغة. ونعرب عن تقديرنا وتأييدنا للجهود التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان في هذا الصدد. وقد طرح بالأمس اقتراحاً بنشر قوة متعددة الجنسيات. وستدرس الصين الاقتراح المذكور بإمعان. ونرجو أن يستجيب كل من إسرائيل وفلسطين والمجتمع الدولي على نحو إيجابي وبنّاء لاقتراح الأمين العام وأن ينشئوا دون إبطاء آلية تضم طرفاً ثالثاً لتهيئة الأوضاع المواتية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): على الرغم من القرارات القوية التي اتخذها المجلس مؤخراً، ومن جهود الوساطة العديدة التي بُذلت، فإن الحالة في الشرق الأوسط ماضية في تدهورها. ويقف المجتمع الدولي في عجز شاهداً على تصاعد العنف بشكل خطير في هذه المنطقة.

وقد نشر الهجوم القوي الذي شنه الجيش الإسرائيلي على المدن الفلسطينية الخراب في أوساط السكان المحاصرين، وخلّف في أثره الدمار والاعتقالات والانتهاكات للمبادئ الإنسانية الدولية. وتتسم هذه العملية باستمرار الحصار المفروض على مقر الرئيس عرفات، الأمر الذي يحرمه من الوسائل المتاحة لديه للتصرف.

ويشكل استخدام القوة، كما قلنا كثيراً، مصدراً للإحباط ولن يحل أبداً مشكلة العنف. بل كلما استمرت

قوات الدفاع الإسرائيلية بعناد في سياسة الاحتلال التي تنتهجها، كلما أججت حدة نيران الكراهية والعنف. والنتيجة المنطقية لهذا السلوك هي ازدياد عدد الهجمات الانتحارية التي ترتكب ضد الإسرائيليين الأبرياء. وهذه الهجمات، التي لا يمكن تبريرها سياسيا وأدبيا، هي في حد ذاتها ضارة بالسعي إلى حل سياسي للصراع. وما هو أسوأ من التصعيد، أن الحالة الراهنة تمثل مأساة يتعين على المجتمع الدولي أن يحاول حلها بكل الوسائل المتاحة له.

أثناء الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام إلى المجلس أمس، شاطرنا الأمين العام كوفي عنان رؤيته الشاملة لمواجهة الحالة الخطيرة التي تتطور في الشرق الأوسط، وقبل كل شيء، لإيجاد حل نهائي للصراع. وأوصى، من بين أمور أخرى، بأن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات جديدة تكون أكثر جرأة من التي جربت حتى الآن. ويؤيد وفدي في هذا الصدد اقتراحه بنشر قوة دولية ضمن إطار سياسة فعالة لحماية الحياة الإنسانية، وضمان الأمن في المنطقة والحفاظ على الفرصة لإعادة إطلاق العملية السياسية.

ويرى وفدي أنه لو كان هذا الانتشار، الذي ما فتئ المجتمع الدولي يدعو إليه مرارا وتكرارا، قُبل بصورة عاجلة، فلربما كان بالإمكان منع موجة العنف التي ارتكبها كل من الجانبين والتي تتجلى باستمرار، وبالتالي منع المأساة الإنسانية التي حدثت في مخيم جنين للاجئين. ونحن مقتنعون، إذا كانت هذه القوة الدولية ستنتشر، بأن هناك شروطا أساسية هامة يجب الوفاء بها، خاصة التعاون من كلا الطرفين من أجل تهيئة أفضل الفرص الممكنة لوقف إطلاق النار فورا، مما يكفل نجاح العملية. وفي أي حال من الأحوال، فإن مجلس الأمن، إذ يتصرف وفق ولايته بموجب الميثاق، يتمتع بكل السلطات الضرورية لتنفيذ هذه المبادرة.

وقد قال الأمين العام مؤخرا إن الجهود المبذولة لتهدئة الأزمة وتحقيق وقف إطلاق النار يجب أن تترافق بالعمل على الجبهة السياسية. وقد حدد مجلس الأمن باتخاذ القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، ملامح عملية السلام بشكل واضح للإسرائيليين والفلسطينيين، بشكل خاص، وللشرق الأوسط بشكل عام. ولذلك، فإن مهمتنا الصعبة تتمثل في أن نقنع الطرفين بنبذ منطق الحرب وسياساتهما الحالية، التدميرية العقيمة. ويجب على الطرفين إبداء الإرادة السياسية اللازمة للعودة إلى طاولة المفاوضات. ذلك هو الشرط الوحيد الذي يمكن أن يضمن الأمن لإسرائيل ويحقق التطلعات السياسية المشروعة للفلسطينيين.

ختاما، يأمل وفدي ألا تذهب الجهود التي بذلها مختلف الوسطاء سدى وأن يستجيب الطرفان للعديد من النداءات التي وجهت لاستئناف المحادثات بغية التوصل إلى سلام عادل ونهائي. فالشعبان الإسرائيلي والفلسطيني، الضحايا الرئيسيون للصراع، بحاجة إلى السلام حقا.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): يساور بلغاريا قلق عميق إزاء الموقف الخطير جدا في الشرق الأوسط وتدعو لوقف إطلاق النار فورا. وما من شك في أن الحالة الإنسانية اليوم هي من دواعي أعظم القلق بالنسبة إلينا.

بالأمس، تكلم الأمين العام معنا حول الحالة في جنين. ويشاطره بلدي مخاوفه بشكل كامل. ومن الملح تمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى جنين من أجل إنقاذ الأرواح البشرية. ونكرر تأكيد الحاجة المطلقة لانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة وإنهاء عزلة الرئيس ياسر عرفات. وإننا نلاحظ في ذلك المنظور، بدايات الانسحاب، الذي نعزوه إلى حد كبير إلى الالتزام المستمر للولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في مجموعة ”الأربعة“

بجهود الوساطة، ولا سيما مهمة وزير الخارجية الأمريكي باول إلى المنطقة.

من المستحيل أن يساهم تدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية في حل المشاكل الحالية لأنه لا يسمح للعناصر المعتدلة على الجانب الفلسطيني بالسيطرة على المنظمات الإرهابية. وإننا نتوقع من السلطة الوطنية الفلسطينية أن تلتزم التزاما كاملا بإنهاء الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل وتفكيك الشبكات الإرهابية. وتناشد بلغاريا جميع البلدان في الشرق الأوسط العمل بشكل فعال لمنع الأعمال الإرهابية، التي تعرقل إلى حد خطير كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل الأزمة.

وقد سبق أن أتيحت لي الفرصة للقول إن بلدي يرحب بالبيان الذي أصدرته في مدريد مجموعة ''الأربعة''. وبرز في المجتمع الدولي جو إيجابي، تسود فيه وحدة في الآراء بالنسبة لما يجب فعله في الشرق الأوسط. ويعتبر الالتزام المستمر لحكومة الولايات المتحدة بالسعي إلى حل للأزمة من أكثر العناصر إيجابية.

ويعرب بلدي عن استعداده لتأييد أي مبادرة سلام يمكن أن تساهم في تحقيق سلام عادل ودائم. وقد اضطلعنا بدور نشيط في صياغة القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ونعتقد بأن قرارات مجلس الأمن توفر قاعدة ممتازة لجهود المجتمع الدولي. وإننا من ذلك المنظور، لا نشعر بأن الوقت مناسب للتصويت على قرار آخر، لأن كل شيء قد قيل عمليا في القرارات التي ذكرتها. ولا نرى أن قرارا جديدا يمكن أن يضيف أي عنصر إيجابي إلى ما هو موجود فعلا. ولسنا بحاجة إلى أي تضخم كلامي. فالذي نسعى إليه حقا هو التنفيذ الفعلي للقرارات الحالية.

في مناسبة أخرى، سوف يعلق بلدي بالتفصيل على الاقتراحات المهمة جدا التي قدمها الأمين العام في المجلس أمس بشأن إرسال قوة إلى الشرق الأوسط. بيد أنني يتعين علي أن أقول إن بلدي يعتقد بأن نشر أي قوة في المنطقة يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي والعملية السياسية.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): إن وفد الكاميرون ممتن لكم، سيدي الرئيس، على قبولكم طلب المجموعة العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتلك القضية التي تمثل لب الصراع الإسرائيلي العربي، قد امتدت خلال القرن العشرين، بدون إيجاد حل لها على الأسف. ولكن المنظمة، من خلال مجلس الأمن، وضعت تصورا لتسوية دائمة لذلك الصراع. وذلك هو هدف القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومؤخرا، ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وتلك القرارات هي أساس التسوية السياسية؛ وهي أيضا تعبير عن مبدأ الأرض مقابل السلام.

وبالتالي فإن الهدف المراد تحقيقه معروف تماما والطريق إلى وصوله قد خطط. وما نحتاجه اليوم هو توفر الإرادة السياسية – إرادة سياسية قوية وواضحة. ولأن الإرادة السياسية ظلت مفقودة، ولا تزال مفقودة، ولأن الأطراف لم تبد اهتماما يذكر باحترام قرارات مجلس الأمن، فإن تسوية القضية الفلسطينية ظلت بطيئة في الظهور.

وإن دوامة العنف المتصاعدة آخذة في الاتساع، وفي وجه ذلك التزايد هناك خطر من أن ينتصر عامل التثبيط. وخلال الأشهر والأيام الأخيرة، كان تصاعد العنف خطيرا على وجه الخصوص – فهناك الكثير جدا من القتلى، والكثير

من المعاناة والتدمير. إنها مأساة حقا. وفي ضوء هذه الظروف، نفهم الأمل الكبير الذي بعثته المبادرات والقرارات الأخيرة الرامية إلى إنهاء العنف وإطلاق عملية السلام من جديد: القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي توخى وجود دولتين، إسرائيلية وفلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب في داخل حدود آمنة ومعترف بها؛ ومبادرة السلام التي قدمها ولي العهد الأمير عبد الله؛ والأعمال الدبلوماسية الميدانية التي تقوم بها ''مجموعة الأربعة''؛ والمهمة التي قام بها مؤخرا إلى الشرق الأوسط وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ١٨ نيسان/أبريل قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن اقتراحا جديدا ودافع عنه ليعمل المجتمع الدولي على تحقيق السلام في الشرق الأوسط، السلام الذي - لا يملك المرء إلا أن يردد - يجب أن يكون قائما على تسوية القضية المحورية ألا وهي قضية فلسطين. واقترح الأمين العام نشر قوة متعددة الجنسيات في المنطقة. وتلك القوة التي لن تكون قوة تابعة للأمم المتحدة، سيوافق عليها مجلس الأمن ويأذن بها في إطار الفصل السابع من الميثاق. وكما أبلغ الأمين العام المجلس، ستسعى إلى تحقيق هدف رباعي: إنهاء دوامة العنف الإسرائيلي الفلسطيني، وتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف الأنشطة العادية في الأراضي الفلسطينية، وإعادة إنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتيسير استئناف المفاوضات بشأن إبرام تسوية سياسية لأزمة الشرق الأوسط برمتها. وما أن أعلن ذلك الاقتراح، لم يثر معارضة بهذا المعنى، ولكنه أثار سلسلة من التساؤلات وردود الأفعال الرامية إلى فهم تفاصيله فهما كاملا. وخلال المفاوضات التي ستُجرى في الأيام المقبلة، نأمل أن نرى هذه التساؤلات وردود الأفعال قد هُدِّئت.

وتعتقد الكاميرون أن هذه القوة المتعددة الجنسيات يمكن أن تنشر بدون انتظار التأييد الكامل من الطرفين. ولكن لكي تفي بمهمتها، يجب أن تحظى بالتعاون الكامل من جميع الأطراف وأن يُضمن لها ذلك. والتدليل على هذا التعاون من جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك من الأطراف الأخرى المهتمة والمعنية بشكل مباشر، سيكون علامة على استعدادها للالتزام بعملية السلام، والتي تهيمن عليها الاعتبارات السياسية والأمنية.

ولذا فإننا نرى أن اقتراح الأمين العام، إسهام أساسي في البحث عن طريقة لاستعادة الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهذه الثقة من شأنها أن تساعد على استئناف المفاوضات تجاه تحقيق السلام. والمفاوضات وحدها - ولا يوجد أي نوع آخر من العمل - هي التي يمكن أن تؤدي إلى السلام. وأي نوع آخر من الحلول قد يرغب الطرفان في الشروع فيه، وأي خيار آخر قد يلجأ إليه الطرفان لا يمكن أن يؤدي إلا إلى كابوس، أو إلى هلاك جماعي - هلاك جماعي مثل الذي تم التبشير به مرات عديدة جدا في تلك الأرض المقدسة لدى ثلاثة أديان. ولكن إذا حل مثل هذا الهلاك الجماعي فهو لن يفرق بين منتصرين وخاسرين، بين هذا الشعب وذاك. ولقد شهدنا لمحة من هذا الهلاك الجماعي في تصعيد العنف العسكري الإسرائيلي وتزايد الهجمات الانتحارية الفلسطينية.

لكل هذه الأسباب تشاطر الكاميرون رؤية الأمين العام الشاملة. وفي مواجهة الحالة المتردية وانعدام الثقة والكراهية التي تتزايد مع اللهجة التي نسمعها من الطرفين - ذات النبرة الحربية المتزايدة غير السلمية - كل هذا يعني أن الطرفين لن يستطيعا الوصول إلى طاولة المفاوضات بأنفسهما. ومن ثم تمس الحاجة إلى العمل والتدخل من طرف ثالث.

قبل وقت ليس ببعيد، عندما اقترحت الكاميرون أن يوفد مجلس الأمن بعثة إلى الميدان، تكلمنا عن الحاجة إلى استعمال المعالجة بالصدمة الكهربائية في هذه الحالة. ونشعر

بأن القوة متعددة الجنسيات، التي تمت صياغة ولاية لها، هي الحل الذي ينبغي أن نجتهد من أجل التوصل إليه. وهذا وضع يكسب فيه الجميع. إسرائيل سوف تكسب، والسلطة الفلسطينية وفلسطين سوف تكسبان أيضا. كما أن المجتمع الدولي والمنطقة سوف يكسبان، والسلام، فوق كل شيء، سوف يكسب - حيث تحل الطمأنينة في قلوب الناس، وتحل الطمأنينة في عقولهم، وأخيرا تتم حماية الرجال والنساء والأطفال.

إننا نشعر بأن البحث عن السلام ينبغي أن يكون الخط الموجه عندما نفحص مقترح الأمين العام. والبحث عن السلام هو ما يمكن أن يجمع بيننا، حتى نجد على وجه السرعة شكلا وصيغة للقوة متعددة الجنسيات.

هذا أمر طارئ. والحالة عبارة عن مأساة. ومصداقية مجلس الأمن على المحك. فلنتخذ قرارا. قرارا لمساعدة المجلس على الخروج مما سميته قبل أيام "الصمت المسبب للصمم" لقراراته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تماما البيان الذي أدلى به سفير إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. إن استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أمر مأساوي. والحالة الإنسانية ومعاناة السكان في الأراضي الفلسطينية لا تُحتملان. المدنيون يدفعون ثمن الحصار القاتل الحالي بأرواحهم، ويجب إنهاء ذلك بشكل عاجل.

ولقد وضع المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن الذي يمثله، إطار عمل واضحا جدا لتخليصنا من هذه الطاحونة المدمرة. ووجه المجلس مطالب محددة إلى الطرفين في القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وفي البيان الرئاسي المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأقر ذلك البيان بيان مدريد الصادر عن "المجموعة الرباعية"، المؤلفة من أمين عام الأمم المتحدة ووزير خارجية الولايات المتحدة ووزير الخارجية الروسي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي. وترفض فرنسا أي تسلسل أو شرط لتنفيذ تلك القرارات. ولا بد أن تدخل هذه القرارات حيز النفاذ على الفور وبأكملها.

ينبغي أن تشرع إسرائيل فورا في استكمال الانسحاب من المدن والقرى الفلسطينية التي أعيد احتلالها. ولقد تم تسجيل انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنين؛ والآن يجب أن تنسحب إسرائيل من المدن والقرى الأخرى. ويجب أن ترفع إسرائيل على وجه الخصوص الحصار المفروض على كنيسة المهد في بيت لحم وأن تعيد حرية الحركة الكاملة إلى رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات.

ومن جانب السلطة الفلسطينية ورئيس السلطة، يجب أن يفعلا كل شيء لتحمل قسطهما من المسؤولية وتنفيذ التزاماتهما. ولا بد أن يضعا بصفة خاصة حدا لأعمال العنف والهجمات الإرهابية. هذه الهجمات العشوائية على المدنيين مرفوضة أخلاقيا وسياسيا. ولهذا ترحب فرنسا بالبيان الذي أصدره رئيس السلطة الفلسطينية وموظفوه السبت الماضي بإدانة الإرهاب، خاصة آخر هجوم في القدس.

وإلى جانب البيانات، تود فرنسا التذكير بأن السلطة الفلسطينية ورئيس السلطة لا يمكنهما التحرك إلا في حدود الوسائل المتاحة لهما. إن تدمير الجيش الإسرائيلي للبنية التحتية الفلسطينية غلطة سياسية تجلب معها عواقب وخيمة جدا. فما أن يتم التوقيع على وقف لإطلاق النار سيكون من الضروري البدء في إعادة بناء تلك المنشآت بمساعدة المجتمع الدولي. ولا يوجد سبيل آخر سوى التوصل إلى وقف

لإطلاق النار واستئناف المفاوضات السياسية على تسوية سياسية نهائية وعادلة بدون تأخير.

كلنا نعرف الشكل العام لمثل هذه التسوية: إنهاء الاحتلال والتعايش السلمي بين دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان داخل حدود آمنة ومعترف بها. ومن الوهم أن نعتقد بإمكانية إبرام مثل هذه التسوية بدون ياسر عرفات؛ فهو يظل الممثل الشرعي والمنتخب للشعب الفلسطيني.

ويعتري فرنسا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية للسكان الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت حظر تجول وحصار دائمين. ويعتري فرنسا القلق بصفة خاصة إزاء المحنة الشديدة للأشخاص الموجودين داخل كنيسة المهد في بيت لحم وفي مخيم جنين للاجئين.

يجب أن تتخذ إسرائيل جميع التدابير اللازمة بموجب القانون الإنساني الدولي المحدد في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، خاصة فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين. ولا بد لإسرائيل أن تسمح للسكان الفلسطينيين بإمكانية الحصول المباشر على الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية.

إن خطورة الأزمة الإنسانية في جميع أنحاء الضفة الغربية تقتضي أن يبادر المجتمع الدولي بتقديم مساعدة فورية. وقد وجهت الوكالات الإنسانية الكبرى نداءات ملحة. وأرسلت فرنسا بالفعل أكثر من ٢٠ طنا من المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الأراضي الفلسطينية من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولي. وهناك إجراءات طارئة أخرى يجري اتخاذها لصالح مخيم جنين للاجئين.

إن مشاهد الدمار، لا سيما في جنين، كما نقلتها إلينا الصحافة الدولية والمنظمات الإنسانية الكبرى، تثير الذهول الشديد. ويجب أن يبذل كل جهد ممكن للبحث عن أي ناجين وإنقاذهم. والجدية الشديدة لتقارير شهود العيان تجعل من الضروري للغاية المبادرة بتقصي الحقيقة بشكل موضوعي. ولا بد من إيفاد لجنة دولية إلى جنين لتقصي الحقائق.

وحان الوقت أيضا لإخراج الطرفين من هذه المواجهة القاتلة. والتواجد الدولي في الميدان أصبح أمرا لا مفر منه؛ وهناك توافق في الآراء يكاد يكون تاما على الصعيد الدولي بشأن هذه النقطة. وفرنسا تؤيد تماما نهج الأمين العام، الذي تقدم بمقترحات طموحة وجريئة من أجل نشر قوة متعددة الجنسيات للفصل بين الجانبين. ومن شأن هذه القوة أن تعمل، جنبا إلى جنب مع الطرفين، من أجل وضع حد لدوامة العنف ومراقبة وقف إطلاق النار. كما ينبغي لهذه القوة أن تهيئ أجواء أمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يكفل، بالأخص، إمكانية وصول الغوث الإنساني والمساعدة الاقتصادية دون عائق، وفقا للقانون الإنساني الدولي. ويمكن لهذه القوة، بمساعدة المجتمع الدولي، أن تسهم في إعادة بناء ما دمر من مؤسسات السلطة الفلسطينية، بما في ذلك جهازها الأمني. ومن شأن هذه القوة أن تهيئ أيضا ظروف الهدوء المؤاتية لإعادة انطلاق عملية تفاوض سياسية حقة بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للصراع، التي لن يدوم وقف إطلاق النار بدونها البتة.

ولا بد لنا الآن أن نفكر معا وبشكل متعمق حتى يمكن الوصول على وجه الاستعجال إلى قرار فعّال ومدروس بعناية. وعلى المجتمع الدولي أن يعرب بوضوح عن استعداده لنشر تواجد دولي وأن يبدأ على الفور في مناقشة السبل والوسائل العملية للقيام بذلك. ويتعين، بالطبع، التشاور مع الطرفين، لأن تعاونهما مطلوب. وينبغي أن يتم تشكيل أي قوة دولية بصورة تكفل الحياد لكلا الطرفين. ويبدو لنا أن مشاركة أمريكية رئيسية ستكون أمرا لا غنى عنه.

إن الوضع مفجع. ولكن لا يسعنا أن نفقد الأمل. فجهود المجتمع الدولي مستمرة بشكل مكثف. والولايات المتحدة أوفدت وزير خارجيتها إلى المنطقة، حيث تمكن من أن يجتمع مطولا مع قادة الطرفين. وتمثل هذه المشاركة الأمريكية الجديدة منعطفا إيجابيا، أيا كانت الصعوبات الجمة التي قد تصادفها. وتأمل فرنسا أن يواصل وزير الخارجية الأمريكي مهمته، التي ينبغي أن يتوفر لها الدعم المستمر من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته. ويحظى وزير الخارجية بالدعم الكامل من الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية، الذين يقومون، من جانبهم، بدور نشط أيضا. وعلينا أن نثابر على السير في الطريق الذي رسمته قرارات مجلس الأمن. ومن خلال مضاعفة جهودنا وتوفر الإرادة السياسية والتصميم يمكن للمجتمع الدولي أن يحمل الأطراف على الاستماع إلى صوت العقل، وإحلال السلام، في نهاية المطاف.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعبر عن خالص تعازينا لصديقنا العزيز، السفير يهودا لانكري، الممثل الدائم لإسرائيل، للوفاة المفاجئة لإبنة أخيه، التي قتلت في هجوم إرهابي في الأسبوع الماضي. إن هذه الوفيات المفاجئة تؤكد من جديد مدى أهمية توقف دوامة العنف التي يبدو أنها تحولت إلى مسألة روتينية في المنطقة. ولن يتمكن أي من الطرفين في هذا الصراع من النهوض بقضيته من خلال العنف والهجمات العسكرية؛ فهذه الأفعال لا تؤدي إلاّ إلى الدمار والخسائر والمعاناة للطرفين.

في نهاية المناقشة التي عقدها مجلس الأمن يوم ٩ نيسان/أبريل بشأن الحالة في الشرق الأوسط، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل عن استيائه للبيان الذي أدلى به ممثل موريشيوس أثناء المناقشة، بدعوى أنه كان منحازا. ومن الواضح أن صديقي العزيز لم يأخذ في الاعتبار السياق الذي أُدلي فيه ذلك البيان تحديدا. وزميلنا يدرك بالتأكيد إدانتنا القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله، وللهجمات الانتحارية أيضا؛ وقد أعربنا عن ذلك الموقف في بيانات عديدة، أدلينا بها هنا وفي محافل أخرى.

والبيان الذي أدلينا به يوم ٩ نيسان/أبريل جاء في وقت كان المجتمع الدولي بأسره يطالب فيه إسرائيل بوقف هجماتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وفي وقت كانت إسرائيل تتجاهل فيه تجاهلا تاما النداءات الملحة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره كي تنسحب من المدن الفلسطينية؛ وعندما كانت إسرائيل ترتكب الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي تحديا لنداءات المجتمع الدولي.

في يوم ١٠ نيسان/أبريل، قال السيد هانسن، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ”إن الحالة في مخيم اللاجئين في جنين تتحول بسرعة إلى كارثة“. وتشير التقارير الصحفية للأونروا إلى أن الجرافات والدبابات الإسرائيلية تكثف من هدم الملاجئ في مخيم جنين، وأن الجرافات ”تقتلع“ الملاجئ. ولم يسمح للعاملين في المجال الإنساني بدخول مخيمات اللاجئين ومنعوا من توفير الضروريات الأساسية – الغذاء والماء والدواء – لمن يحتاجونها. وأُطلقت النار على سيارات الإسعاف وقُتل أطباء. بعبارة أخرى، واصلت إسرائيل ازدراء قراري المجلس ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

وأُذّكر أيضا بأن رؤساء المنظمات الإنسانية الدولية الكبرى قد عبروا عن عميق استيائهم وسخطهم إزاء الأعمال العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والآثار المترتبة على تلك الأعمال في زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية. كما أنهم لاحظوا التواتر المتزايد والباعث على القلق لحالات الازدراء الصارخ للقانون الدولي وسلامة العاملين الإنسانيين. وحتى

الأمين العام، في خطابه أمام لجنة حقوق الإنسان في جنيف، ذكر أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني تنتهك في الشرق الأوسط على نطاق واسع. وأضاف الأمين العام أن استهداف المدنيين والاستخدام غير المتناسب للقوة بعيدا عن الأهداف العسكرية المشروعة هو انتهاك للقانون الإنساني الدولي لا بد من رفضه.

ولقد قال الأمين العام في مدريد إن

”احترام القانون الإنساني الدولي والمنظمات الإنسانية هو أكثر مطلب أساسي لأي دولة تدعي الديمقراطية وبأنها عضو في المجتمع الدولي“.

ونظرا للمأساة البشرية التي تكشفت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في جنين، حيث وقع النساء والأطفال ضحايا الهجمات العشوائية التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية، فإن موقف موريشيوس يمكن تفهمه بالتأكيد.

إن موريشيوس بلد يخضع للقانون، ويؤمن إيمانا قويا بحرمة المؤسسات الدولية، ويحترم منتهى الاحترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. هذا هو الموقف المبدئي الذي يرشدنا، وسيظل يرشدنا في قراراتنا وبياناتنا لبقية فترة ولايتنا في مجلس الأمن.

واليوم، ومع تخفيف إسرائيل الجزئي للقيود المفروضة على الوصول إلى مخيم جنين للاجئين، تردنا أنباء بالفعل عن المدى المروع للدمار الذي أحدثته إسرائيل في تلك المنطقة. ولقد ذكر أمس المنسق الخاص للأمم المتحدة للشرق الأوسط، السيد تيري رود - لارسن، أن المشهد في جنين ”مروع بحيث لا يصدق وكأن المكان قد ضربه زلزال“. وهذا يذكّرنا مع الحزن بالدمار الذي حصل في ١١ أيلول/سبتمبر وكان أقرب إلينا. ولا يزال غير واضح عدد الفلسطينيين الأبرياء الذين قتلوا في جنين. ويجدر بنا أن نعلم من السلطات الإسرائيلية كم هو عدد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين يتعين التضحية بهم في العملية التي تستهدف العناصر الإرهابية المشبوهة في جنين.

وتعتقد موريشيوس أنه ينبغي إجراء تحقيق دولي واسع النطاق بشأن الأحداث التي جرت هناك. علاوة على ذلك، ينبغي لإسرائيل أن تتعاون مع بعثة تقصي الحقائق التي تزمع السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أن ترأسها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفيما ننتظر التحقيق، فإن الحالة الإنسانية في جنين ينبغي معالجتها فورا. وينبغي لإسرائيل أن ترفع في الحال حظر التجول المفروض على جنين، وينبغي لها أن تتعاون تعاونا كاملا مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، اللتين تحاولان نجدة المدنيين الذين حوصروا تحت الأنقاض، ورفع المعاناة عن الذين ما زالوا في المنطقة.

وبينما نتفهم انشغال إسرائيل بالقضاء على العناصر الإرهابية، يتضح أنها لم تفرق بين أولئك الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية وبين المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. والإذلال المتعمد والمنتظم للشعب الفلسطيني وقائده لن يسفر إلا عن تواجد المزيد من المقاتلين والمتطرفين، على حد ما ذكره ممثل أيرلندا خلال آخر مناقشة لنا. فالحصار المفروض على الرئيس عرفات والذي ما زال قائما منذ أربعة أشهر، لا يسعه إلا أن يزيد من الغضب المتنامي الذي يشعر به الفلسطينيون والعالم العربي. إن تهميشه أمر غير حكيم وخطأ واضح في الحساب، حيث أنه لا يزال، حتى باعتراف وزير الخارجية بيريز، السبيل الوحيد لأي عملية تفاوضية مع فلسطين من أجل إحلال السلام.

ونطالب إسرائيل مرة أخرى بأن تنسحب فورا من جميع المدن الفلسطينية، وأن تنفذ حالا قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

ونحن ندين الحصار المفروض على كنيسة المهد بقدر ما ندين استعمال الكنيسة كملاذ للمقاتلين.

إن وزير الخارجية باول، الذي محضه المجلس كامل دعمه عبر القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، عاد الآن من مهمته في الشرق الأوسط. وفي حين أنه ربما حقق بعض التقدم نحو تحقيق السلام، إلا أن الهدف الرئيسي للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) المتعلقين بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية لم يتحقق على ما يتضح، كما أن الحصار المفروض على الرئيس عرفات لم يرفع، رغم البيان الذي أدلى به الأسبوع الماضي ونبذ فيه جميع أعمال الإرهاب. ونحن نرحب بذلك البيان، ونحث الفلسطينيين على التقيد الكامل به.

ولقد حان الوقت لنا لكي نبحث بعناية فيما ينبغي أن نفعله من أجل كفالة الانسحاب الإسرائيلي الكامل، حسبما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وإننا بحاجة إلى التفكير في الإجراءات الأخرى التي ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذها لإخراج الطرفين من دائرة التدمير الذاتي وجمعهما إلى مائدة المفاوضات الأمر الذي يُفضي إلى تحقيق تسوية سياسية ارتكازا على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والرؤيا المتوخاة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وفي هذا السياق، فإن الاقتراح الذي أوجزه الأمين العام أمام المجلس أمس والذي يقضي بتجميع قوة دولية ذات بأس ومصداقية لمساعدة الطرفين على إنهاء أعمال العنف لا يبدو اقتراحا حسن التوقيت فحسب، وإنما هو الحل الوحيد لهذه الأزمة. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه القائل إنه لو ترك الطرفان لوحدهما فإنهما لن يتمكنا من الخروج من المأزق الراهن.

لذلك نهيب بأعضاء المجلس، فضلا عن المجتمع الدولي، أن ينظروا بعناية في هذا الاقتراح بغية تفادي أي تصعيد آخر في الحالة، الأمر الذي قد يؤدي إلى كارثة كاملة في المنطقة.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بمرحلة صعبة جدا، الأمر الذي يؤثر على مصداقية مجلس الأمن. والمهم جدا أن نعمل معا لصالح السلام والأمن الدوليين.

السيد باليبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): لقد كان للمجتمع الدولي توقعات كبرى من اجتماع اللجنة ”الرباعية“ في مدريد وتوجه وزير الخارجية باول إلى المنطقة. ولعل تلك التوقعات كانت كبيرة جدا. فاللجنة الرباعية ووزير الخارجية باول لربما تركا أثرا إيجابيا على الحالة، ولن نشهد نتائج ملموسة إلا في مرحلة لاحقة.

بيد أن الحقيقة هي أن جميع هذه المبادرات تتركنا نشعر بمزيد من الإحباط، حيث أن الطرفين لم يمتثلا بعد لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢). ولهذا السبب نجد أنفسنا مرة أخرى مجتمعين في هذه القاعة.

وأود أن أتناول موضوعين منفصلين ولكن يتعلق أحدهما بالآخر ألا وهما: الحالة الإنسانية واقتراح القوة المتعددة الجنسيات.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية ، بدأنا نتلقى تقارير أولية من جنين. فالمخيم يبدو وكأنه أصيب بزلزال نجم عنه هذا القدر من الدمار. وما أفادت عنه الأنباء الأولية بوضوح هو أن الذي حصل في جنين يتجاوز المنطق العسكري. فالأنباء التي تفيد عن سقوط أبنية وفي داخلها النساء والأطفال تثير الجزع على أقل تقدير. وهناك أنباء أخرى

تفيد عن حصول إعدامات بدون محاكمة واستعمال المدنيين كدروع بشرية هي مزاعم خطيرة جدا بالنسبة للقانون الإنساني الدولي.

والمهم للغاية الآن هو مساعدة الناس الذين ما زالوا في المخيم ومعالجة الجرحى بصورة صحيحة، وإنقاذ المحاصرين تحت الأنقاض، واستعادة الجثث. ونود أن ننضم إلى جميع الذين طالبوا السلطات الإسرائيلية بالسماح فورا بدخول فرق الإنقاذ بحرّية إلى جنين.

ولكن ما يتعدى العمل الإنساني الطارئ هو وجوب توضيح ما حدث بالفعل في جنين، ونرى أنه لا غنى عن إنشاء آلية للتحقيق.

والوضع في جنين لعله أكثر وضع مأساوي من حيث الحالة الإنسانية، ولكن جنين ليست الوحيدة بالتأكيد. فلقد أخبرنا، على سبيل المثال، أن قيودا عسكرية صارمة مفروضة على قطاع غزة تسبب نقصا في الأغذية.

إن بعثة لجنة حقوق الإنسان بقيادة المفوضة السامية لحقوق الإنسان قد تأجلت بسبب السلطات الإسرائيلية التي لم تأذن لها بالمجيء.

وأود أن أوضح أنه ليس في أي مما قلته ما يعني بأي حال إمكانية التماس العذر للهجمات الانتحارية التي يقوم بها الفلسطينيون المتطرفون ضد السكان الإسرائيليين المدنيين. وقد شجبنا هذه الممارسة في مناسبات أخرى، في هذه القاعة وفي مشاورات المجلس غير الرسمية، مؤكدين أيضاً افتقارها الكلي إلى الفاعلية في التماس النتائج السياسية التي يتطلع إليها السكان الفلسطينيون. وفي هذا السياق فإن استخدام الأماكن المقدسة ساحات للمواجهة أمر غير مقبول. وهذا هو ما يجري عند كنيسة المهد في بيت لحم.

وقد طرح الأمين العام بالأمس اقتراحاً على أعضاء مجلس الأمن بشأن إنشاء قوة متعددة الجنسيات. وأعربنا في المشاورات ونعرب الآن في هذا الاجتماع المفتوح عن ترحيبنا بمبادرة الأمين العام. ولا شك في أنه اقتراح هام يجب النظر فيه بجدية بالغة. فمن الواضح أن الطرفين غارقان في منطق الحرب، كما بيّن الأمين العام في الإحاطة التي قدمها. و لذلك يلزم التدخل من جانب طرف ثالث. وقد سبق أن أعربنا عن اعتقادنا بأنه لن تؤدي الإجراءات التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية ولا الهجمات الانتحارية التي يشنها الفلسطينيون المتطرفون سواء إلى تحقيق الأمن الذي يأمل فيه البعض أو الطموحات السياسية للجانب الآخر.

فقد كان الطريق الوحيد وما زال هو المفاوضات السياسية. ومن شأن إنشاء قوة متعددة الجنسيات أن يسهم في تهيئة مناخ موات لإجراء مفاوضات سياسية. ويجب على الطرفين أن يعترفا بأن في هذا نفع لكلا الجانبين. ومن ثم ينبغي أن يرحبا باقتراح الأمين العام. ونرجو أن نتمكن من مناقشة مبادرته بأسرع ما يمكن، حالما يتم تقييمها في مختلف العواصم.

وترى كولومبيا أنه يجب علينا أن نواصل بناء دور ملائم يضطلع به المجلس في هذا الصراع الشرق أوسطي القديم العهد، دور يتحقق بالحفاظ على الوحدة بين أعضائه، وبنوعية التماسك الذي أظهره في هذه المرحلة الأخيرة، على الأقل منذ ١٢ آذار/مارس، حين اتُخذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وسيكون من غير المتسق ومن غير اللائق أن يناقض المجلس روح القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) ومحتواها.

السيد رايان (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أيرلندا عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا أمس نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

فمنذ اتخذ المجلس القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) أصبحت الحالة في

الشرق الأوسط أشد حرجاً وخطراً من أي وقت مضى. وأكد القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) رؤية لما يمكن تحقيقه بوثوق الطرفين في استطاعتهما اتخاذ خطوات ضرورية تتسم بالإيمان والشجاعة صوب الهدف المتمثل في قيام دولتين، هما فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وبدلاً من أن يشهد المجتمع الدولي إحراز تقدم صوب هذا الهدف، إذا به يشهد الأحداث في الأسابيع الأخيرة تتصاعد حتى تفلت من زمام السيطرة. فلم ينفذ قرارا مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وذلك لجملة أمور من بينها امتناع إسرائيل عن الانسحاب من الأراضي الداخلة ضمن نطاق السيطرة الفلسطينية وفقاً لطلب المجلس.

لذلك فإن مناقشاتنا تدور اليوم في وقت يخيم عليه الحزن والغضب، الذي يعم الشعور به العالم بأسره، إزاء ما يجري في هذه المنطقة. إذ يشكل العنف وسفك الدماء يومياً إهانة ضمير العالم، ولن تكفي كلمات أخرى للإعراب عن ذلك. وقد ضُرب عرض الحائط بالطلبات التي وجهها مجلس الأمن. وتنتهك على نحو يشبه الاستخفاف والازدراء في غير مبالاة قواعد الشرف التي تحكم الكيفية التي يعامل بها الناس بعضهم بعضاً من الوجهتين القانونية والأخلاقية. وكانت هذه الحالة ولا تزال تمثل إهانة غير مقبولة للقيم التي نعتز بها نحن في الأمم المتحدة، وفي سائر المجتمع الدولي.

وتعرب أيرلندا عن عظيم تقديرها للدور الذي اضطلعت به المجموعة ''الرباعية'' في الأسابيع الأخيرة سعياً لتحويل مدّ العنف عن مساره. وأريد أن أعرب عن تقدير خاص لوزير الخارجية باول لعمله الدؤوب في المنطقة على مدى الفترة الماضية. ويجب أن يكون واضحاً لنا جميعاً أن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على مستوى قوي ونشيط من التدخل من جانب المجتمع الدولي وتكثيف هذا التدخل في الفترة المقبلة من أجل النهوض بديناميكية سياسية والتوصل إلى نهاية للعنف. فلو تُرك الطرفان وشأنهما، فسيبقيان على ما هما عليه من الشلل والتجمد.

وتقبل أيرلندا تماماً أن من حق إسرائيل وواجبها أن تحمي مواطنيها من الهجمات الإرهابية. ونحن ندين تماماً ممارسة الهجمات الانتحارية بالقنابل، التي قتلت الكثيرين من المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات على المدنيين الأبرياء إلى الأبد.

فنحن نعلم من تجربتنا الخاصة في أيرلندا مدى الخوف الذي تولده أعمال الإرهاب والضرر الذي تلحقه هذه الأعمال بالحياة الطبيعية. كما نعلم من تجربتنا الخاصة أنه لا تكفي محاربة الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها. فالصراع على هذا النحو لن تكون له نهاية. بل يجب أيضاً التصدي لأسباب الصراع الجذرية، ولا يمكن خوض هذه المعركة إلا بالوسائل السياسية.

وحقيقة الأمر كانت ولا تزال أن أي أعمال تقوم بها إسرائيل يجب أن تكون متناسبة، ويجب أيضاً أن تكون وفقاً للقانون الإنساني الدولي. أما الأعمال التي تدور على مدى الأسبوعين الماضيين في الضفة الغربية فهي أبعد ما تكون عن التناسب. كما أن التقارير التي تلقيناها، والروايات التي بلغتنا من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، ومن منظمات غير حكومية تحظى باحترام الجميع، فضلاً عن الإحاطة التي تلقيناها بالأمس من الأمين العام، تبين بجلاء أنه يتعين على إسرائيل أن تجيب على أسئلة جد خطيرة بشأن كيفية قيامها بعملياتها.

فليس من حق أية قوة أمنية أن تقصف بالقنابل المنازل المأهولة بالمدنيين، أو أن تهدم منازلهم بطريقة منهجية

وتتركهم في العراء بلا مأوى. كما أنه لا يمكن أبداً تبرير رفض السماح بإيصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين أو ترك السكان بدون طعام أو ماء أو مأوى عدة أيام. ولا يمكن أن يوجد أي تبرير لرفض القيام بعملية طارئة لإنقاذ الأشخاص المدفونين في الأنقاض، أو السماح بعمل الترتيبات لإجرائها، حتى يفوت الأوان. ولا يسعنا أن نعتبر هذا كله سوى انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي.

ويجب على إسرائيل الآن أن تتعاون مع الأونروا وغيرها من الوكالات تعاوناً كاملاً في السماح بوصول معونات الإغاثة الإنسانية للأشخاص الذين بلا طعام أو ماء أو مأوى أو خدمات طبية. ويجب إعادة إمدادات المياه والكهرباء. ويجب أن يرفع حظر التجول المفروض على جنين.

كما يجب على إسرائيل أن تتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، تعاوناً كاملاً لتساعدها على تحديد ما حدث في جنين وغيرها من الأماكن وإعطاء العالم صورة كاملة ودقيقة للأحداث. وتؤيد أيرلندا بشكل كامل المطالبة بإجراء تحقيق مستقل. علاوة على ذلك، نطلب إلى الحكومة الإسرائيلية على وجه التحديد السماح للمفوضة السامية السيدة ماري روبنسون بدخول إسرائيل والمناطق الفلسطينية لإنجاز الولاية التي أسندها إليها هيئة الأمم المتحدة المنوط بها حماية حقوق الإنسان، وأن تفعل ذلك الآن.

وكما أخبر الأمين العام المجلس عدة مرات، لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. فاستخدام القوة، بدلاً من أن يعزز السلام والأمن، يُشعر الناس بالمرارة ويفسد الثقة، ويؤجل موعد السلام. وتدعو أيرلندا السلطة الفلسطينية إلى أن تبذل قصارى وسعها لمنع ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين. وندعو كلا الجانبين لتنفيذ أحكام القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) على الوجه الأكمل.

وإننا بشكل خاص، ندعو إسرائيل إلى أن تعمل بالتمام والكمال، الآن، ما كان يجب أن تعمل في الحال وفقا للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢): أن تنسحب من كل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، بما في ذلك رام الله وبيت لحم وغزة. ويجب وضع حد للقيود المفروضة على حركة الرئيس عرفات.

وتعرب سلطاتي عن بالغ القلق إزاء النية المعلنة للسلطات الإسرائيلية لإقامة حزام ضيق حول المناطق الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين بعد الجلاء عنها، وعدم السماح بالدخول إليها أو الخروج منها. ما هي نواياها بالنسبة لسكان هذه المناطق؟ هل سيظلون في الأسر الدائم؟ ما هو النشاط الاقتصادي الذي سيتكفل بإعالتهم؟ ما الذي سيوفر أمنهم، بعد أن تم تدمير هياكل الأمن الفلسطينية بشكل منظم؟ ما هي الهياكل المدنية التي يمكن تصورها في مثل هذه الظروف؟

وتشاطر أيرلندا الأمين العام قلقه العميق إزاء الخطر الذي يتهدد الأمن الإقليمي من جراء الهجمات التي تشن عبر الخط الأزرق. وقد قرر المجلس أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) قد نفذ فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل من لبنان. وتطلب قرارات المجلس ذات الصلة أن تبذل جميع الأطراف المعنية كل ما في وسعها لكفالة احترام الخط الأزرق في مجموعه.

لقد تبددت الثقة المتبادلة تماما بين الطرفين. ويتعين علينا نحن في المجلس وفي المجتمع الدولي بوجه عام، أن نكثف جهودنا لمساعدة الجانبين على الخروج من هذا المأزق المريع. ولذلك، فإننا نرحب بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام بإنشاء قوة دولية لتوفير بيئة من الأمن والحيز اللازم للعودة إلى المفاوضات السياسية. وتعتبر سلطاتي هذا الاقتراح

مساهمة جدية وهامة في الجهود الرامية لتسوية هذه المسألة. ونحث الطرفين على النظر فيه بأقصى ما يمكن من العناية، كما نحث الآخرين في المجتمع الدولي على إقناعهما بالمساعدة التي يمكن أن يقدمها لمساعدتهما على الخروج من الجمود الحالي.

كما استمعنا بإمعان شديد لما قيل بخصوص عقد مؤتمر دولي. ونوافق على أن عقد مؤتمر شامل يعد له إعدادا جيدا، ويدعى إليه بهدف الشروع في مفاوضات ترمي إلى إنجاز الرؤية التي وردت في خطاب الوزير باول في لويفيل، وفي مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي أقرها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد مؤخرا، وفي قرارنا ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، أمر يستحق النظر بكل عناية من جانب الأطراف، ومن جانب المجتمع الدولي. ويتعين أن يكون بمقدور كل مشترك ترشيح ممثله الخاص إلى المؤتمر.

ويجب أن يعيش الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني سوية جنبا إلى جنب. وكل إسرائيلي، وكل فلسطيني، يجب أن يعرف هذا. وإن للشعب الفلسطيني الحق في تطلعاته الوطنية، ويشكل إنكار هذه التطلعات مدة طويلة السبب الأساسي للأزمة الحالية. ولإسرائيل الحق في حدود آمنة ومعترف بها. ويجب العمل على المسارات السياسية الأمنية والاقتصادية والإنسانية بكل سرعة وتصميم، حتى يمكن التوصل إلى تسوية سياسية بالاستناد إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن تأييدها الكامل لموقف الاتحاد الأوروبي الذي عرضته إسبانيا أمس.

في المناقشة الأخيرة التي أجراها مجلس الأمن بشأن فلسطين، وصفتُ استمرار الأعمال الإسرائيلية في الضفة الغربية بأنه لا يطاق. وأعتقد أن تطور الحالة منذ ذلك الحين أصبح في الحقيقة بالنسبة لنا جميعا تقريبا أكثر من أن يحتمل. وأصبحت صورة الدولة الديمقراطية الوحيدة حقا في المنطقة وهي تهبط بمستوى معاييرها إلى حد الاستخفاف القاسي بحياة المدنيين وبالظروف الإنسانية صورة مزعجة حقا – إذا تأكدت صحة التقارير الأولية حسب الأصول. وتشير كل الأدلة إلى استخدام القوة المفرط وغير المتناسب من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية في جنين وفي أماكن أخرى. ولا نكتفي بالقول إن هذا غير مقبول من حيث ما تعترف إسرائيل بعزمها على تحقيقه في الأجل الطويل فحسب؛ بل نقول إنه عقيم وغير مفيد أيضا.

وتعتقد الحكومة البريطانية بأن من الضروري فحص ظروف القتال في جنين وما حولها، وربما في أماكن أخرى في الضفة الغربية، بعناية مقابل الالتزامات المفروضة على جميع الدول بالتقيد بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في إدارة العمليات العسكرية. وتأمل المملكة المتحدة إنشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق قريبا للتثبت من الحقائق بشأن ما حدث.

ونعتبر أن الاحتياجات الإنسانية في المدى القريب، تتسم أيضا بأهمية قصوى. ويجب السماح بوصول وكالات الإغاثة والعمال الطبيين فورا بدون قيد أو شرط. وهنا أيضا، كان العمل المناسب بطيئا جدا. وقد أوضحنا هذا للحكومة الإسرائيلية، ويجب عليها بدورها أن توضح الأمر لقواتها على الأرض.

وريثما يتم ذلك، ندرك جميعا تمام الإدراك أن قرارات المجلس لم تنفذ. وتواصل المملكة المتحدة الإصرار على انسحاب القوات الإسرائيلية الفوري من الأرض الفلسطينية. ويجب أن تتخذ الترتيبات بسرعة لوقف إطلاق النار واتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بالعودة إلى المفاوضات السياسية.

وإننا نشيد بجهود وزير الخارجية باول، إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجموعة ''الأربعة'' على الأرض، لاتخاذ الخطوات الضرورية. ونتطلع إلى مواصلة اشتراكه واشتراكهم. وقد أوضح رئيس الوزراء البريطاني في بياناته العامة أن لا بديل عن عمل مكثف يقوم به طرف ثالث لكفالة عودة الطرفين إلى مسار معقول يتمثل في وقف العنف والعودة إلى المفاوضات السياسية. ونعترف بأن ذلك يجب أن يتم في سلسلة من الخطوات المدروسة. ولن يتحقق النجاح بين عشية وضحاها.

وتقدم الأمين العام، الذي أوضح أنه يشاطرنا ذلك الرأي، باقتراح آخر مدروس بعناية بإدخال قوة دولية للمساعدة على تهدئة العنف واستعادة احتمالات الفرص السياسية. وستدرس المملكة المتحدة اقتراحاته بالتفصيل.

كلنا نعترف بأن مثل هذا الاقتراح، كما أوضح الأمين العام بنفسه، يحتاج إلى تأييد كلا الطرفين إذا أريد تحقيقه. ومن الضروري على أقل تقدير، أن تكون هناك مساعدة دولية هامة للسلطة الوطنية الفلسطينية لإعادة قدرتها على إدارة المناطق المحتلة، ولتجديد نوع من الحياة الطبيعية للشعب الفلسطيني. وسيتعين النظر بعناية في المساعدة في الجوانب الأمنية. وتعرب المملكة المتحدة عن استعدادها لبذل أقصى ما تستطيع عمليا، لكن إذا أريد تنفيذ الاقتراحات بنجاح، فإنه يتعين مراعاة الحقائق.

وقد تأصل اللجوء التلقائي للعنف المستمر بعمق في نفسية كل من الجانبين. ويمثل وقف إطلاق النار بشكل صحيح شرطا ضروريا أساسيا لإعادة الحالة إلى نقطة يمكن معها تجديد الأمل. وهذا يجب أن يشمل الوقف الكامل للأعمال الإرهابية من قبل الفلسطينيين ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. ولم تكن القيادة الفلسطينية مقنعة بشأن هذه المسألة. ويتحمل زعماء كل من الجانبين تجاه الجميع مسؤولية تأكيد أن الطريق إلى السلام يعاد بناؤه الآن.

يجب ألا نغفل عن الأساسيات وراء كل هذا. إن للفلسطينيين الحق في وطن، في دولتهم الخاصة بهم. ولإسرائيل الحق في الأمن المطلق. ويسير الأمران جنبا إلى جنب.

السيد أغيلار سنسر(المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن الصورة في الشرق الأوسط خطيرة ويدل تشخيص احتمالات تطور الحالة على أنها خطيرة وتدعو للتشاؤم. ولم ينفع شيء مما تمت محاولته حتى الآن لتخفيف وطأة الحالة. وقد تم تجاهل قرارات مجلس الأمن والمبادرات الدبلوماسية التي قامت بها مجموعة ''الأربعة'' ورحلة الوزير باول، أو أنها لم تؤد إلى النتائج التي كان يأمل فيها الجميع. ويبدو أن الدبلوماسية الدولية في الشرق الأوسط دخلت في طريق مسدود. ولم تنجح أي من المبادرات الرامية إلى تخفيف الحالة. إن الفلسطينيين والإسرائيليين قد وقعوا في فخ دوامة من الغيظ، والانتقام والكراهية لا يمكن الإفلات منها. والأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية، وخصوصا في جنين، تعمق الجروح التاريخية وتمنع اندمالها؛ وتلقي بحجاب قاتم وكثيف على المستقبل. واستمرار الأعمال الإرهابية الانتحارية يزيد من تفاقم معاناة وكرب الشعب الإسرائيلي ويدفع الطرفين بعيدا عن التوصل إلى حل قائم على أساس المصالحة والأمل.

وبالنظر إلى هذه الحالة، يود وفدي أولا أن يعرب عن أشد قلقه إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مخيم جنين للاجئين، حيث كان هناك، وفقا للتقارير الأولية، خراب واسع النطاق له آثار مدمرة على السكان المدنيين.

والبيان الذي أدلى به الأمين العام أمس أمام مجلس الأمن يبدو أنه يؤكد خشية المجتمع الدولي من أن أعمالا محزنة قد ارتكبت في جنين. وبالتالي فإن من الخطوات الضرورية الأولى أن يتحرك المجتمع الدولي عاجلا لحماية السكان المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية حتى يمكن توفير الحد الأدنى من الأحوال المعيشية. وفي هذا السياق، يدعو بلدي إسرائيل مرة أخرى إلى الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي وتوفير سبل الوصول بلا عائق لمنظمات الإغاثة والمساعدة.

ونحن نعلم أن هذا ليس كافيا. ولذا فإن المكسيك تؤيد بقوة طلب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، أن يسمح لها بأداء مهامها ميدانيا حتى يتسنى إعداد تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للأمين العام أن يقوم بعمل مصمم مثل محاولاته تقديم المساعدة الإنسانية إلى المنطقة. ونرى أيضا أن دور لجنة الصليب الأحمر الدولية ومجتمع المنظمات الإنسانية غير الحكومية أساسي في معالجة المشكلة.

وبالنظر إلى خطورة الأحداث التي وقعت في جنين، كما توحي التقارير الأولية، يطلب المجتمع الدولي إنشاء لجنة تحقيق لتلقي الضوء على الحقائق ولتقيم نطاقها الفعلي. والمكسيك تؤيد ذلك الطلب وتعتقد أن من واجب الأمين العام أن يحدد الشكل الذي يتخذه هذا التحقيق.

وتعرب المكسيك مرة أخرى عن أسفها على أن مناشدات المجتمع الدولي لكسر دوامة العنف قد جرى تجاهلها. وذلك أمر لا يمكن التغاضي عنه. ويجب الامتثال التام وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أشرنا سلفا إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يحدد التدابير اللازمة لضمان الامتثال لقرارات المنظمة والإجراءات اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين في الحالات الخطيرة، مثل حالة الشرق الأوسط.

ويؤكد بلدي من جديد أنه يجب على المجلس ألا تغيب عن ناظره سلطاته هو نفسه وولايته. والمقدمات المنطقية التي يجب أن نعمل وفقها واضحة ولا جدال في صحتها. ولا يمكننا أن نقيم أعمالنا في الشرق الأوسط على أساس افتراضات برهن الواقع وسلوك الأطراف في الصراع في كثير من الأحيان أنها خاطئة. ولذا يجب أولا أن نعترف بأوضح أسلوب أن أعمال القوات الإسرائيلية الأخيرة في فلسطين تدل على أن استخدام القوة ليس حلا. والبرهان على ذلك لا يمكن دحضه. والطرفان لا يعترفان بذلك؛ وما زالا مصرين على استخدام العنف.

وإذ يواجه المجتمع الدولي هذه الحالة، يجب عليه أن يكون في غاية الوضوح. ويجب على أصدقاء الشعب الفلسطيني، وخاصة في العالم العربي، وعلى أصدقاء إسرائيل ألا يوحوا إلى الأذهان بأن هناك أي تبرير سليم أو سبب أو أساس مفهوم لأعمال العنف المرتكبة من أي جانب. وتلك يجب أن تكون هي نقطة البداية التي لا جدال فيها لاستجابة المجتمع الدولي للصراع.

وعلاوة على ذلك، إنه لا يمكن أن يأتي حل من مبادرات أو تصميم الطرفين، و لا يمكنهما فرض إرادتهما بالقوة. ولكن ينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة بأكملها ومجموعة الأربعة أن تضع صيغا لحل قابل للتطبيق على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مستفيدة من المهارات الدبلوماسية والسياسية للجميع، ولا سيما لمن لهم نفوذ على الطرفين. ويجب القيام بقفزة نوعية؛ ويجب أن نتحرك إلى أبعد من الجهود الدبلوماسية وتشجيع التفاهم في المنطقة إلى العمل الإيجابي حتى يتسنى لإسرائيل وفلسطين أن يفلتا من فخ العنف الذي وقعتا فيه.

وذلك سيمكننا من معالجة جذور الصراعات وهيكلها وأبعادها المتعددة.

ويعتقد بلدي أنه بالإضافة إلى العناصر السابقة، ينبغي أن نستدعي طرفا ثالثا يكون له وجود مباشر في منطقة الصراع وتكون له شرعية كاملة وتصميم على إنفاذ القانون الدولي – الإرادة المتحضرة للمجتمع الدولي.

إن عدم وجود حل يأتي من الطرفين نفسيهما قد أدى إلى حالة شلل، يجب عدم التغاضي عنها، لمصلحة السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نكون واضحين: إن الشلل الذي ألم بالطرفين يجب ألا ينتشر إلى المجتمع الدولي. بل على النقيض، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا مبادرا إلى العمل وقادرا على تقديم بدائل تؤدي إلى حل سلمي للصراع. وهكذا، فإن المكسيك، وهي واعية بالصعاب والمخاطر المتعلقة بالأمر، قد قررت رغم ذلك أن ترحب في حماس تام باقتراح الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن إنشاء قوة متعددة الجنسيات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

يسعدنا أنه تم تقديم هذا المقترح لكي ينظر فيه المجتمع الدولي ولكي يتم فحصه وتوضيحه قبل التنفيذ المناسب والمتعقل له. ويقدم المقترح مجالا جديدا للعمل يجب أن نحشد جهودنا من أجله. لم يعد بإمكاننا في مواجهة الوضع المتأزم والمعاناة اللانهائية للسكان المدنيين أن نؤجل العمل الدولي. والتاريخ يظهر لنا أنه لا ينتظر على الإطلاق من الطرفين أن يكسرا دورة العنف، ناهيك عن إعادة بناء الحد الأدنى من الثقة اللازمة لإحياء المفاوضات.

ولا يمكننا أن نضمن الامتثال للقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي إلا من خلال تدخل قوة متعددة الجنسيات مثل هذه، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، ومن ثم التحرك نحو حل نهائي للصراع: إقامة دولة فلسطينية داخل حدود آمنة مع إسرائيل.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن آلية الوساطة هذه من شأنها أن توجد مناخا آمنا للطرفين والظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات السياسية التي تفضي إلى تسوية نهائية تحقق الرؤية التي يصفها القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وتشمل دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): استمعنا بعناية للنقاش يوم أمس وصباح اليوم، والذي أُجري مباشرة عقب عودة وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول من مهمته الهامة في الشرق الأوسط. ويسعدنا هنا أن ننوه بأن المجلس قد قرر انتظار عودته قبل استئناف مناقشته بشأن الشرق الأوسط.

لقد كانت إحدى المهام الرئيسية لزيارة الوزير باول العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وقد أعطى المجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس، الدعم الكامل لمهمة الوزير باول. ومن ثم فإن هذه الجلسة هي الوقت المناسب للنظر في المرحلة التي وصلنا إليها في الجهد المبذول لضمان التقيد بقرارات اتخذناها، بما فيها القراران ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، وكذلك بياننا الرئاسي المؤرخ ١٠ نسيان/أبريل. وينبغي أن ننظر بالطبع أيضا في أفضل السبل التي يمكن بها للمجلس أن يقوم بعمل آخر لضمان الامتثال الكامل لقراراته.

وتجد سنغافورة أن من المؤسف له بشدة أن المطالب الواضحة التي أعلنها مجلس الأمن من أجل الوقف الفوري للعنف وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية لم تُلب. وبدلا من ذلك، نجد أزمة إنسانية مروعة في الأراضي المحتلة، يجب وقفها على الفور. وسمعنا على وجه

الخصوص تقارير مفزعة عن الدمار المروع، البشري والمادي معا، في مخيم جنين للاجئين. لا بد من الشروع في بذل جهود فورية لمعالجة الحالة الإنسانية. ونلاحظ أن العديد من المتكلمين أبرزوا أهمية معالجة الحالة في جنين. وهذا موضوع واضح أسفر عنه النقاش ونأمل أن يتمخض النقاش المعني بالحالة في جنين عن نتائج ملموسة أيضا.

وفي هذا الصدد، نؤيد بالكامل الطلبات الثلاثة الفورية التي قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تيري رود - لارسن، ألا وهي رفع حظر التجول والسماح بحرية حركة العمال المدنيين وعمال الأنشطة الإنسانية على حد سواء؛ والمساعدة الموسعة من قوات الدفاع الإسرائيلية لعمال الأنشطة الإنسانية، على صعيد توفير المعدات والتعاون الأمني معا؛ وتيسير إيصال إمدادات المياه والغذاء على نطاق واسع للسكان المحتاجين.

لقد سمعنا ادعاءات وادعاءات مضادة حول طبيعة الأزمة الإنسانية ومداها. ونحن نرى أن السبيل الوحيد لتقييم الحالة تقييما موضوعيا والقضاء على الشائعات التي لا أساس لها من الصحة هو أن تقوم هيئة محايدة بإثبات الحقائق. مرة أخرى، نلاحظ أن متكلمين عديدين طالبوا بإجراء هذا التحقيق المستقل.

ونحن، مثل كثيرين تكلموا قبلي، يسعدنا أن زيارة الوزير باول تمخضت عن بعض النتائج. وأحد المنجزات الهامة هو الالتقاء القوي لوجهات النظر، بما في ذلك البيان المشترك الصادر من الهيئة الرباعية الذي أيده مجلس الأمن، بأن هناك حاجة إلى استراتيجية متماسكة وشاملة طويلة الأجل لمساعدة الطرفين على كسر دورة العنف. ويشمل ذلك إنهاء العنف والبدء في سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وأن ترافق ذلك بشكل متزامن جهود حقيقية من السلطة الفلسطينية لاتخاذ خطوات ضد مفجري القنابل الانتحاريين وأعمال إرهابية أخرى.

والعنصر الآخر ذو الأهمية المماثلة في هذه الاستراتيجية الشاملة هو تهيئة الجو السياسي وآمال السلام. ويعتمد التقدم طويل الأجل على الإرادة السياسية لكلا الجانبين في الذهاب إلى أبعد من مجرد تدابير أمنية قصيرة الأجل والوصول إلى الرؤية واسعة النطاق المحددة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، التي تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. إن مبادرة السلام العربية التي أقرت في مؤتمر قمة بيروت فرصة تاريخية لا يجوز تبديدها. ونحن نتطلع إلى مبادرات أخرى لدفع العملية إلى الأمام.

ويجب أن يعالج المجتمع الدولي أيضا الحالة الاقتصادية. فنحن نأمل أن يستجيب المجتمع المانح بسخاء للمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية المدمرة والاقتصاد الفلسطيني المدمر.

وكما تعلمنا من حالات صراع أخرى عديدة، إن التقدم على المسارات الأمنية والسياسية والإنسانية والتعميرية، ضمن إطار استراتيجية شاملة، يعزز كل منها الآخر بشكل متبادل. ولقد قدم الوزير باول يوم أمس أيضا أسبابا مقنعة لنشر قوة متعددة الجنسيات محايدة وقوية وجديرة بالثقة يمكنها أن توجد بيئة وحيزا سياسيا آمنين يسمحان للإطار الاستراتيجي الشامل بأن يترسخ. وإن مقترح الأمين العام بإنشاء وجود دولي يستحق النظر فيه بجدية.

من الواضح أن الأمين العام قد وفى بالتزامه بموجب الميثاق في إطار المادة ٩٩ بأن ينبه المجلس إلى

”أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي“.

والأمر متروك الآن لمجلس الأمن لكي يقرر ما إذا كان يمكنه النهوض بمسؤوليته بموجب الميثاق تحت إطار المادة ٢٤ بوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المكلف بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا في الحقيقة سؤال طُرح كثيرا، كما نعلم، في هذا النقاش: هل يمكن لمجلس الأمن أن يفي جدياً بالمسؤوليات الواقعة على عاتقه تجاه قضية الشرق الأوسط؟

ختاما لكلمتي، نود التشديد على أن القرارات الواضحة الصادرة عن مجلس الأمن يتم تجاهلها وأن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، يتم الاستهزاء بها. وذلك على المدى البعيد لن يؤدي إلا إلى الإضرار بمصداقية مجلس الأمن وجميع الدول. إذا لم يتخذ مجلس الأمن خطوات فورية لضمان الامتثال التام للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) فسنخاطر بتقويض سلطة المجلس في ضمان التنفيذ الكامل لقراراته. وأعتقد أن ممثل المكسيك الدائم، الذي تكلم في وقت سابق، أثار أيضا نقطة مصداقية المجلس.

لذلك ينبغي أن نجد طرقا فعالة للتعاون بشكل وثيق مع جميع الشركاء وثيقي الصلة لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن. كما نرى أننا لا يمكننا تحقيق أهدافنا إلا من خلال التوفيق بين جهودنا والعمل متحدين.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): إن العالم كله يرى ما حدث من قتل ودمار في مخيم جنين وفي مدن نابلس ورام الله ومدن وقرى فلسطينية لم تصلها أجهزة الإعلام العالمي بعد كي ترى المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، أتوجه إليكم، مرة أخرى، بالشكر والامتنان لكل الجهود التي بذلتموها لعقد هذه الجلسة استجابة لطلب المجموعة العربية. وأود أن أعبر عن انضمام وفدي إلى البيان الذي ألقاه المندوب الدائم لتونس الشقيقة باسم المجموعة العربية.

كان بودنا أن نشارك الكثير من مندوبي الدول الذين تحدثوا أمام هذا المجلس في الأسبوع الماضي تفاؤلهم حول إمكانية إقناع إسرائيل بالعدول عن سياساتها الوحشية والمدمرة وإقناعها بالانسحاب الفوري من المدن والقرى الفلسطينية التي أعادت احتلالها خلال الفترة الماضية. ونعتقد أنه ثبت للجميع، بما في ذلك أكثر المتفائلين بيننا، أن حكومة الحرب الإسرائيلية ليست بعيدة عن منطق السلام فحسب، بل إنها تحارب كل ما للسلام من مبادئ وقيم، وإنه لا نهج ولا نوايا لديها إلا قتل السلام وإدامة احتلالها للأرض العربية وقمعها لطموحات الشعب الفلسطيني المتمثلة في إنهاء الاحتلال والقمع والحقد والكراهية العنصرية الإسرائيلية، ومحاربتها بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين. ولا يوجد أي معنى آخر لمثل هذه الأعمال التي تقوم بها.

وفي إطار إصرار الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ سياساتها تلك، فإنها لم تستمع حتى إلى نصائح أقرب حلفائها الذين ضمنوا لها طيلة الوقت كل الدعم. وهكذا رفضت إسرائيل كل الدعوات للانسحاب الفوري من المدن الفلسطينية ووقف هجماتها على الفلسطينيين. وبدلا من ذلك، وفي تحد لهؤلاء الحلفاء، وفي تحد لهذا المجلس، تابعت إسرائيل هجماتها على الشعب الفلسطيني الأعزل فارتكبت مجازر جديدة وقامت بتدمير ما لم تكن قد دمرته منذ بدء عدوانها.

أما تجاهل إسرائيل المطلق لقرارات مجلسنا هذا فهو ليس بحاجة إلى برهان أو دليل. فمنذ صدور القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي تم التأكيد عليه بالقرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، فإن إسرائيل لم تعبر عن رفضها المباشر لهذا القرارات فحسب، بل إنها أمعنت في العمل ضدها بما يتناقض مع

مضمونها. وزادت على ذلك سيلا من البيانات والتهم المباشرة لمصداقية مجلسنا. وأكثر من ذلك لجأت إلى محاولات تضليل الأسرة الدولية من خلال إلقاء اللوم على الفلسطينيين وعلى الدول العربية لحرف الانتباه عما يجري على واقع الأرض. وقد نبه وفدنا والوفود العربية الأخرى في عدة مناسبات إلى ضرورة الحذر من الموقف الإسرائيلي الذي حاول قدر الإمكان ركوب موجة محاربة الإرهاب واستغلال عامل الوقت لارتكاب مزيد من جرائم الحرب وإبادة الجنس البشري والتطهير العرقي تحت ذرائع واهية ومجافية للحقيقة.

إن أكثر ما يدعو إلى الحزن هو أن هذا المجلس ونظام الأمم المتحدة وقفا عاجزين حتى الآن عن وقف المجزرة الإسرائيلية التي تجري أمام أعين المجتمع الدولي. كما ظهر العجز جليا في عدم قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة حتى لصرخات موظفيها في الأراضي الفلسطينية الذين استغربوا الصمت المطلق إزاء ما تعرضت له المنشآت التي بنتها الأمم المتحدة بعرق وجهد العالم منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، حيث سمح لإسرائيل بأن تهدم وتدمر ما بنته الأمم المتحدة ومجتمع المانحين طيلة الخمسين عاما ونيف من مؤسسات ومدارس والبنية التحتية ومشاف للتخفيف من حدة آلام المواطنين الذين طردتهم إسرائيل قسرا في عام ١٩٤٨.

وليس غريبا أن يواجه هؤلاء اللاجئون بالذات جُل تركيز آلة القتل الإسرائيلية الآن، فهي لا تريد هؤلاء أحياء كي تطمس مع قتلهم قضية شعب أُجبر على التروح واللجوء بعيدا عن أرضه ومنازله. وقد استمعنا جميعا إلى ما تحدث به السيد بيتر هانسن المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حول الانتهاكات الجسيمة من قبل إسرائيل لمعاهدة جنيف، وقال إن القوات الإسرائيلية دمرت عن عمد معدات طبية تابعة للأمم المتحدة. وأوضح كيف أن سيارات الإسعاف التابعة للأونروا كانت مستهدفة، إضافة إلى تدمير إسرائيل للأدوية والمعدات في بعض المراكز الطبية واستخدام مدارس الأونروا كمراكز للاستجواب. وأضاف السيد هانسن قائلا:

”قبل شن الحرب على المخيمات وضع الجنود الإسرائيليون ذخيرة في سيارات الأونروا مرتين، وضبطهم العاملون“.

إن إسرائيل تزيد في هذه اللحظات التي نجتمع فيها من ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني والمتمثلة في مجازرها التي تعد خرقا لكل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، وفي الحصار الجائر للمدن والقرى الفلسطينية، حتى إذا ما تظاهرت بالانسحاب من بعض المدن فإنما تبقى على أبوابها مطوقة هذه المدن. كل ذلك يشكل جرائم حرب ضد الإنسانية بما فيها جرائم التصفية والإبادة العرقية. كما أن منع قوات الاحتلال الإسرائيلي للهيئات الدولية الإنسانية، ومن بينها لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة غوث اللاجئين، من ممارسة دورها الإنساني في الإغاثة، وتقديم خدماتها الطبية للجرحى، وإنقاذ السكان الذين تعرضت منازلهم للهدم والتدمير، وإخراج من بقي تحت هذه الأنقاض، يجب أن يلقى ردا حاسما من المجتمع الدولي، وإدانة مباشرة من دولنا جميعا، وتدخلا فوريا لوضع حد لسياسة القتل والتدمير الإسرائيلية.

إن عدم احترام إسرائيل لقرارات مجلس الأمن يجب ألا يقود على الإطلاق إلى تعطيل أعمال هذا المجلس استجابة لعدوانها وسياساتها المعادية للسلام. والمطلوب، مرة أخرى، أن يتجاوب هذا المجلس مع الإرادة الدولية وأن يمارس مسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونؤكد من جديد أن المجزرة التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين وفي مدن فلسطينية أخرى يجب عدم التغاضي عنها بأي شكل من

الأشكال. وقد تضمن مشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية فقرة تدعو الأمين العام إلى إرسال لجنة إلى مخيم جنين للتحقيق في المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، وللوقوف على الدمار الذي حل بهذا المخيم. إن مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية هو محاولة أخرى تلقى الدعم كل الدعم، ونأمل أن تلقى هذا الدعم من جميع أعضاء هذا المجلس لأنها تتجاوب مع رغبة المجتمع الدولي ومع حرصنا على إبقاء هيبة هذا المجلس ودوره ووحدته وانسجامه مع مواقفه.

ولقد رسمت القمة العربية الأخيرة في بيروت خريطة للسلام الشامل والعادل للصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة من خلال قرارها المبني على تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام خاصة وأن تطبيق هذه القرارات هو الذي يحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وينهي الاحتلال الذي يشكل مصدرا حقيقيا وأساسيا لجميع المشكلات ولعدم الاستقرار في المنطقة.

وإن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين وفق حقهم الذي أكده لهم المجتمع الدولي بقراراته هما الحل السليم لتحقيق السلم والأمن في المنطقة؛ ومواصلة الاحتلال وقتل الفلسطينيين لا يحقق السلام ولن يحقق السلام.

ولقد استمعنا يوم أمس إلى بيان السيد الأمين العام الذي تحدث فيه عن الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني. كما تابعنا تصريحات ممثليه الشخصيين تيري لارسون وبيتر هانسون، المدير العام للأونروا ووصفهما الدقيق للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في جنين وفي باقي المدن والقرى الفلسطينية. وفي الوقت الذي نقدر عاليا الأمين العام وممثليه ومطالبتهم بوقف المأساة، فإننا نتوجه إلى المجتمع الدولي للمساعدة في درء كارثة ارتسمت معالمها على شعب وأرض فلسطين. واسمحوا لنا أن نشير بشكل خاص إلى اقتراح الأمين العام المتعلق بإرسال قوات متعددة الجنسيات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويسعدني هنا أن أعلن تأييد الجمهورية العربية السورية لاقتراح الأمين العام بإرسال مثل هذه القوات، بل ترحيبها به.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط بلغت مفترق طرق. فالمسؤولية عن إنهاء أعمال العنف والسعي إلى تحقيق السلام تقع في الدرجة الأولى على الطرفين. بيد أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يظل بدون مبالاة.

والنرويج تأسف لأن مهمة الوزير باول في الشرق الأوسط لم تحقق جميع أهدافها. إلاّ أننا نرحب باستمرار التزام الولايات المتحدة بإيجاد السبيل المفضي إلى السلام.

إن لإسرائيل الحق في حماية مواطنيها. والهجمات الإرهابية ضد المواطنين الإسرائيليين يجب إدانتها، ويجب وقفها. ومع ذلك، تقع على عاتق إسرائيل أيضا مسؤولية كبيرة عن رفاه المواطنين المدنيين الأبرياء الذين يعيشون في الأراضي المحتلة.

وتشعر النرويج بصدمة عميقة إزاء الأضرار التي خلّفتها الهجمات العسكرية الإسرائيلية، ولاسيما في جنين. وعلى إسرائيل التزامات واضحة بموجب القانون الدولي لحماية المدنيين. وتدمير الممتلكات المدنية والشخصية أمر غير مقبول. والنرويج قلقة للغاية حيال الآثار الإنسانية المترتبة على الدمار الذي لحق بالبلدات والقرى الفلسطينية، ولا سيما مخيم اللاجئين في جنين. وتعتقد النرويج أن من

مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء معرفة ما حدث بالضبط خلال أعمال القتال الأخيرة، أقلّه في جنين.

ومن المهم تقديم مساعدات عاجلة إلى الجرحى، والمشردين، والجائعين، الذين أصبح بعضهم لاجئين من جديد. ويتعين على إسرائيل أن تسمح على الفور بوصول جميع المنظمات الإنسانية والإمدادات الطارئة، دون أي قيود، عن طريق إسرائيل، إلى الأجزاء ذات العلاقة من المنطقة الفلسطينية.

ومن أجل مواجهة هذه الأزمة الإنسانية مواجهة ملائمة، فإن النرويج، التي ترأس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني، سوف تستضيف، بالتعاون الوثيق مع شركاء هذه اللجنة، اجتماعا يعقد في أوسلو يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. ونأمل أن يحدد هذا الاجتماع بوضوح أشد الاحتياجات إلحاحا، ويقدم التزاما دوليا بإعادة بناء المجتمع الفلسطيني.

ومع أن المساعدة الإنسانية يمكن أن تخفف من المعاناة، إلا أن المشكلة الأساسية، وهي إنهاء الاحتلال - هي مشكلة سياسية. وهناك مبادئ توجيهية كافية من المجتمع الدولي للطرفين المعنيين - سواء من مجلس الأمن، أو من اللجنة الرباعية أو الإدارة الأمريكية - حول كيفية التوصل إلى وقف لإطلاق النار واستئناف عملية سياسية جادة. وتؤيد النرويج فكرة إنشاء آلية للمراقبة إذا كان يمكن لهذه الآلية أن تساعد الطرفين على بلوغ هذه الأهداف.

أما أفكار الأمين العام بشأن نشر قوة دولية فهي تعد إسهاما مهما في النقاش الدائر حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد على إيجاد حل للأزمة الحالية. وسوف يتم تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن عدد من العناصر. غير أن مثل تلك القوة تعتمد على موافقة الطرفين.

وتدعو النرويج إسرائيل والفلسطينيين إلى التصرف بإحساس بالمسؤولية والتحرك نحو حل سياسي للصراع. ولقد آن الآوان لأن يعتمد الطرفان استراتيجية بناءة. وتدعو النرويج إسرائيل إلى التوقف فورا عن جميع عملياتها العسكرية وسحب قواتها من المدن والقرى الفلسطينية التي أعيد احتلالها. وعلى الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية بذل قصارى جهدهما لوقف الإرهاب الفلسطيني. ولا بد لإسرائيل أن تكف عن تدمير البنية الأساسية للشرطة الفلسطينية، مما يقوض قدرة السلطة الفلسطينية على المدى الطويل على مكافحة الإرهاب. ولا بد من السماح للرئيس عرفات باستئناف واجباته كرئيس للسلطة الفلسطينية.

ويجب أن يكون هدفنا هو استئناف مفاوضات السلام من أجل تحقيق توافق الآراء الدولي بشأن الرؤية المتعلقة بإقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود معترف بها دوليا.

وعلى مجلس الأمن أن يبذل كل ما يستطيع لدعم تحقيق هذه الرؤية. وعلى المجلس، في هذه الساعة الحاسمة، أن يعمل بصوت واحد من أجل تحقيق مستقبل جديد للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

السيد نيغروبونت (الولايات المتحدة): الولايات المتحدة ملتزمة كل الالتزام بالسلام في الشرق الأوسط. ونحن نعمل مع جميع البلدان التي لها اهتمام بهذا الصراع. وقد عاد وزير الخارجية باول من الشرق الأوسط في الصباح الباكر من يوم الخميس بعد قضاء ١٠ أيام في المنطقة. وأثناء وجوده هناك، التقى بزعماء المغرب، والمملكة العربية السعودية، ومصر، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية، وسوريا ولبنان، واجتمع مع بعضهم أكثر من مرة. وقد التقى بالأمس مع الرئيس بوش لإعلامه بما تحقق من تقدم، وبالوضع الصعب على الأرض.

وقد حقق وزير الخارجية باول تقدما أثناء قيامه بمهمته، وأود اغتنام هذه المناسبة لأطلعكم على بعض ما توصل إليه من نتائج. فأولا، حصل وزير الخارجية باول على التزام إسرائيلي بتهدئة عملياتها العسكرية. وقد انسحبت قوات الدفاع الإسرائيلية من جنين، وسوف تنسحب قريبا من نابلس. وقد أكد الرئيس بوش علنا على أن الإسرائيليين ''يجب أن يواصلوا انسحابهم''. وثانيا، حصل الوزير باول على بيان واضح من القيادة الفلسطينية بإدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا، ولا سيما عمليات التفجير الانتحارية المريعة التي وقعت في ناتانيا والقدس. ودعا الرئيس بوش مرة أخرى السلطة الفلسطينية إلى أن ''تفي بإدانتها للإرهاب''.

وكما قال الوزير باول بالأمس، فإنه قد وجد تأييدا واسع النطاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والدول العربية، وأعضاء اللجنة لاعتماد استراتيجية شاملة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، أولها توفير الأمن والتحرر من الإرهاب والعنف بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء؛ وثانيها، إجراء مفاوضات جادة ومعجلة لإحياء الأمل والتوصل إلى تسوية سياسية، وثالثها، تقديم مساعدات اقتصادية وإنسانية لمواجهة الظروف المتفاقمة التي تواجه الشعب الفلسطيني.

ولا بد لي من أن أؤكد على أن ما تحقق من تقدم ينبغي قياسه في ضوء التزامنا بالتعاون المستمر مع الطرفين، وتصميمنا على تحقيق تقدم ملموس نحو السلام. وما زال هدفنا هو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وتحقيق سلام عادل ودائم يرتكز على القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وما زال مساعد وزير الخارجية الأمريكي بيرنز في المنطقة؛ وقد أعلن وزير الخارجية عزمه على العودة إلى المنطقة لمواصلة جهوده الدبلوماسية؛ كما أن وزير الخارجية شيمون بيريز موجود في واشنطن في هذه اللحظة التي نتكلم فيها.

ونظرا لتعقد المهام التي أمامنا، فإن علينا أن نواصل تركيزنا على المنطقة. وكما قال الأمين العام لمجلس الأمن أمس،

> ''من خلال ثلاثة قرارات حديثة ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) – والبيان الرئاسي المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل، عرضتم بوضوح رؤية لتسوية نهائية، والخطوات التي يتعين اتخاذها لتيسير استئناف المفاوضات''.

إن هذه القرارات تطالب بوقف فوري لجميع أعمال العنف، والإرهاب، والاستفزاز، والتحريض، والتدمير. كما أنها تتضمن دعوات شاملة للعمل في الجوانب السياسية، والإنسانية، والعسكرية للأزمة الراهنة، وتوفير دليل سياسي تفصيلي للتحرك قدما. وقد دعت اللجنة الرباعية، مؤيدة من المجلس، إلى انسحاب إسرائيلي فوري من المدن الفلسطينية، وأشارت إلى الحاجة إلى وقف الإرهاب والعنف، وإلى الخطر المتعاظم الذي يهدد أمن المنطقة، والحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني. وسوف تجتمع اللجنة مرة أخرى قريبا لمناقشة الخطوات التالية.

وقد ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل كي تسمح بوصول المنظمات والخدمات الإنسانية، دون عقبات، إلى مخيم جنين. ويعمل الدبلوماسيون الأمريكيون مع منظمات الإغاثة على الأرض، وقد تحسنت إمكانية الوصول إلى المحتاجين. وينبغي للإسرائيليين أن يسمحوا على الفور بحرية الحركة للعاملين الدوليين المشتغلين بالأعمال الإنسانية وتقديم المعونات، فضلا عن أفرقة البحث والإنقاذ. وقد أثلج صدورنا دخول فريقي البحث والإنقاذ السويسري والنرويجي اليوم إلى المخيم.

وينبغي أن يكون التخفيف من حدة الحالة في جنين هدفنا الإنساني على سبيل الأولوية في الوقت الحاضر. وليس اتخاذ مجلس الأمن لمزيد من الإجراءات هو أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف. وبوسعنا، بدلاً من ذلك، أن نحدث مزيداً من التأثير بالعمل مباشرة مع الطرفين على أرض الواقع.

وقد اتخذنا أيضاً عدة خطوات ملموسة للتصدي للحالة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني. فيوم الأربعاء الماضي أذن الرئيس بوش بمبلغ ٣٠ مليون دولار إضافية دعماً لبرامج الإغاثة الطارئة التي تضطلع بها في الضفة الغربية وغزة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). علاوة على ذلك، تعهدت هيئة المعونة التابعة لنا بما قيمته ٦٢ مليون دولار من المساعدات المعجلة في مجالات الرعاية الصحية وإصلاحات مرافق المياه وتقديم المعونة الغذائية الطارئة. وترحب الولايات المتحدة بدعوة النرويج لعقد اجتماع للجنة اتصال مخصصة يوم الأربعاء القادم للنظر في تقديم المساعدات العاجلة والمساعدات الأطول أمداً على حد سواء وفي احتياجات السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني فيما يتعلق بالتنمية والتعمير.

ويرى بلدي بقوة أن مجلس الأمن يحقق أقصى قدر من الفاعلية وأن حظ قراراته من الجدوى يكون أعظم حين يركز إجراءاته على مجالات التقارب والاتفاق. فعندما نتكلم بصوت واحد ونظهر التماسك، تكتسب كلماتنا قوة حقيقية. وتشهد على ذلك مثلاً القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). أما عندما نركز بدلاً من ذلك تركيزاً ضيقاً على مجالات الاختلاف وإدانة أحد الجانبين أو الآخر، فنحن نجازف بصدور عبارات لا يمكن أن تؤدي إلا لتأجيج الصراع القائم. فلا يمكن للتشديد على ما بيننا من اختلافات إلا أن يأتي بنتائج مناقضة لهدفنا المشترك المتمثل في إحلال سلام دائم في هذا الجزء الشقي من العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للاتحاد الروسي.

بالرغم من الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها بلدان كثيرة، فقد بلغت الحالة في الشرق الأوسط نقطة الغليان.

وقد وصف الجميع الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية بأنها كارثية. وهز حجم المأساة التي وقعت في مخيم جنين للاجئين ممثلي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام جميعاً. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة لعلاج المحنة الرهيبة التي يعانيها السكان الفلسطينيون ولحماية كنيسة المهد في بيت لحم فضلاً عن سائر المواقع الأثرية.

وأعضاء المجتمع الدولي متحدون أيضاً في اعتقادهم بأنه لا يمكن تحقيق تسوية شاملة في هذه المنطقة إلا ضمن إطار حوار سياسي، وأن أول خطوة في هذا الاتجاه ينبغي أن تتمثل في التنفيذ الفوري لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، بما فيها وقف إطلاق النار، وإنهاء أعمال الإرهاب والعنف، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية. ويجب أن تزال جميع العوائق التي تحول دون قيام المنظمات الإنسانية بأنشطتها، ويجب رفع الحصار المفروض على مقر ياسر عرفات، بوصفه القائد الشرعي للشعب الفلسطيني ولا بد له من قيادة الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لإعادة الحالة إلى وضعها الطبيعي.

ونعرب عن تقديرنا العميق للجهود التي يبذلها الأمين العام بحثاً عن مخرج من الحالة البالغة الخطورة السائدة الآن. ونؤيد اقتراحه بإيفاد قوة دولية إلى الأراضي الفلسطينية. وسوف يستدعي هذا الاقتراح بالطبع إجراء مناقشة في مجلس الأمن، استناداً إلى معلومات شاملة وكاملة فيما يتعلق بمعايير

عملية من هذا القبيل. فمن الأهمية بمكان في تنفيذ الاقتراح المذكور إعداد نُهج مشتركة للأخذ بها من جانب جميع الدول والأطراف المهتمة بالأمر.

وسوف تواصل روسيا من جانبها العمل بنشاط مع الطرفين لنزع فتيل الأزمة بأسرع ما يمكن، عاملة في هذا الشأن بالتنسيق مع الشريك الأمريكي في الرعاية والمشاركين الآخرين في المجموعة ''الرباعية'' للوسطاء الدوليين، وبالاتصال الوثيق مع البلدان الرئيسية في المنطقة. ونتفق مع الأمين العام على أن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وبيان المجموعة الرباعية في مدريد، الذي أيده المجلس، ومبادرة السلام العربية، تتضمن جميع العناصر الضرورية للاشتراك بشكل جماعي في إعداد تسوية شاملة تتيح إمكانية التصدي للشواغل الأمنية لجميع بلدان المنطقة، وكفالة التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطينية، والتعامل مع أسباب أعمال الإرهاب الراهنة.

بيد أن أهم خطوة عند هذه النقطة تتمثل في تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وهذا هو موقف جميع أعضاء مجلس الأمن. وقد كُرس البيان المشترك لأعضاء المجموعة الرباعية لهذه المسألة، وكان هذا الأمر أيضاً هو الهدف من وراء المهمة التي توجه فيها وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول إلى المنطقة. ولن يتسنى بغير تنفيذ هذا القرار وقف التصعيد المستمر بل وازدياد خروجها عن زمام السيطرة، حتى تدمر العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وتحدث نكسة أخرى لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتؤدي إلى اشتعال المنطقة برمتها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): استمعنا بالأمس إلى بيان لممثل إسرائيل، ونرى أننا مضطرون للرد على نقطة أو نقطتين من النقاط التي أثارها في البيان المذكور، من بين المواقف الكثيرة الشائنة التي يتضمنها.

وقد قال الممثل الإسرائيلي في ذلك البيان ما يلي:

''إن استعمال لفظ ''مذبحة'' في سياق المعركة التي وقعت في جنين أمر مريح سياسياً للجانب الفلسطيني بطبيعة الحال. فمن قبيل التشويه بذل المحاولات للمساواة من الوجهة الأخلاقية بين الانتحاري، الذي يستهدف المدنيين عن عمد، وبين الجندي، الذي مهمته حمايتهم منه''.

وأصارحكم القول بأني لا علم لي بأي أشخاص يرحبون بالتعرض لمذبحة جماعية لأن في ذلك سهولة سياسية. كما أني غير قادر على أن أفهم كيف يمكن تبرير إطلاق القذائف وهدم المنازل بالجرافات على من بداخلها من السكان باعتبارات عسكرية.

على أي حال، اسمحوا لي بأن أستحوذ على دقيقة من وقت المجلس وأتلو بياناً أشار إليه الكثير من الممثلين بالأمس، أدلى به منسق الأمم المتحدة الخاص السيد رويد-لارسن:

''الحالة مذهلة ومفزعة بدرجة تفوق الوصف. وتبدو وكأن زلزالاً قد أصاب قلب مخيم اللاجئين هنا. لقد شهدت لتوي أخوين يستخرجان أباهما وخمسة آخرين من أفراد الأسرة من بين الأنقاض. وشهدت أسرة تستخرج ابنها، وكان عمره ١٢ عاماً من تحت الأنقاض. ورائحة العفن والجثث في كل مكان هنا. والمنظر لا يمكن تصديقه مطلقاً. فما أراه هنا هو الآلام الواسعة النطاق التي يعانيها السكان المدنيون جميعاً هنا. ولا يمكن أن

تبرر أي عملية عسكرية المعاناة التي نراها هنا. والأمر لا يقتصر على الجثث. بل هناك أيضاً الأطفال الذين لا يجدون الطعام''.

كما أود أن أقول كلمة حول مسألة التكافؤ الأخلاقي. قبل بضع سنوات، كانت وزيرة الخارجية السابقة، السيدة مادلين ألبرايت، التي أحترمها إلى حد كبير، تقول إنه ليس هناك تكافؤ أخلاقي بين القنابل والجرافات، في إشارة منها إلى أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. عندئذ اختلفنا، لأن أنشطة الاستيطان تنكر حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني بأسره. ومع ذلك، فقد فهمنا المنطق. واليوم يريد البعض أن نعتقد بأنه لا يوجد تكافؤ أخلاقي بين دم شخص ودم آخر، بين فقدان حياة إنسان وفقدان حيان إنسان آخر.

إننا ندين كل أنواع الخسارة بالأرواح البشرية. ولكي نقول الحق، وإذا أردنا أن نقارن، نعتقد أيضا بأن الذي يحدث من الجانب الإسرائيلي أسوأ بكثير من الذي يحدث من الجانب الفلسطيني. ذلك أن الذي يحدث من الجانب الإسرائيلي ببساطة يرتكبه جيش؛ جيش تابع لدولة ينفذ السياسات الرسمية لحكومة؛ جيش يرتكب جنوده انتهاكات خطيرة واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ وجرائم حرب واضحة. من الجانب الفلسطيني، هناك مجموعات ترتكب أعمالا غير قانونية شنيعة ومدانة في تناقض مباشر مع السياسة الرسمية. ويمكن للمرء أن يضيف إلى ذلك أن الذي يحدث للشعب الفلسطيني يحدث بحجم أكبر بكثير. عندنا إصابات أكثر بكثير. وعندنا من الموتى أكثر بكثير. وعندنا دمار أكثر بكثير. ويجري تدمير حياة الشعب الفلسطيني ككل. لذلك أرجو ألا تحاول الكلام عن التكافؤ الأخلاقي، ياحضرة الممثل الإسرائيلي.

يجب علينا أن نؤكد احترامنا الكامل للمواقف التي أعرب عنها أعضاء المجلس. ومع ذلك، يجب أن أعترف بأننا احترنا إزاء تعليقات ممثل بلغاريا. فذلك الممثل لا يرى حاجة لقرار جديد. ربما لم يسمع أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لم تنفذ. ولربما لم يسمع عن تدهور الحالة الإنسانية، بما في ذلك في جنين، والحاجة لرد إيجابي. كما أبدى السفير تعليقات أكثر ترددا، فبدا أنه يعارض تقريبا اقتراح الأمين العام، أو على الأقل الأجزاء المهمة منه، الأمر الذي يجعل الاقتراح نفسه عديم الفائدة. بصراحة، فوجئنا لأن بلغاريا منذ أن أصبحت عضوا في مجلس الأمن، لم يبد وفدها الحساسية المتوقعة إزاء حالة الفلسطينيين والطلبات الفلسطينية العادلة من المجلس. وفوجئنا لأننا ألفنا الموقف البلغاري الودي تقليديا. وسوف نعمل من جهتنا، بالطبع، ما في وسعنا بطريقة ودية جدا ومقبولة سياسيا للتغلب على هذه الحالة الغريبة.

نحن مقتنعون بضرورة اتخاذ قرار جديد. ونفهم التردد من جانب بعض أعضاء المجلس، ونأمل أن يفهموا الحاجة الملحة، على الأقل من وجهة نظرنا. ونعتقد بأن القرار ضروري لمعالجة الحالة الإنسانية على الأرض، خاصة في جنين، بما في ذلك مسألة التحقيق في ما حدث في مخيم اللاجئين هناك وعدم تنفيذ قراري المجلس ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). بعبارة أخرى، في هذه المرحلة نقبل وضع قضية الوجود الدولي جانبا، ونترك هذه المسألة الهامة للأمين العام، ولجهوده ومشاوراته مع أعضاء مجلس الأمن.

هناك مشروع قرار عربي، نعتقد أنه مناسب. ومع ذلك، فقد أحطنا علما أيضا مع الترحيب بالمبادرات الأخرى، بما في ذلك المبادرة التي قدمها وفد المملكة المتحدة. وستكون فلسطين، والمجموعة العربية في الحقيقة، وبالطبع، العضو العربي في هذا المجلس، سورية، مستعدين للعمل مع جميع أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى صيغة مقبولة، صيغة

تتيح للمجلس أن يعبر عن رأيه ويتخذ الإجراء الضروري ردا على الحالة الإنسانية وعلى عدم تنفيذ القرارين ذوي الصلة حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد يعقوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن الرد في هذه الساعة المتأخرة، لكنني مضطر للرد على بعض النقاط التي أثارها المراقب الدائم لفلسطين.

تم الاضطلاع بالأعمال الإسرائيلية في جنين وفي غيرها من الأماكن بعد تردد ودفاعا عن النفس ضد حملة شديدة من العنف والإرهاب حرضت عليها وأيدتها ومولتها السلطة الوطنية الفلسطينية. و لم تتخذ هذه الإجراءات إلا بعد أن أعطيت السلطة الوطنية الفلسطينية فرصة كافية للوفاء بالتزامها وبعد أن مارسنا أقصى درجات ضبط النفس تجاه موجة مذابح عمليات التفجير الانتحارية. و لم نسع إلى إيذاء الشعب الفلسطيني. بالأحرى، حاولنا فقط اجتثاث الهياكل الأساسية للإرهاب.

ونأسف جدا لموت أي مدنيين، سواء إسرائيليين أو فلسطينيين، إلا أننا نؤكد أن المسؤولية الأساسية عن موقم تقع على عاتق الإرهابيين، الذين أقاموا في المناطق المدنية ومخيمات اللاجئين، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وفي استخفاف قاس بأولئك الذين عرضوهم للخطر.

وإننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الحالة الإنسانية، إلا أننا نرى أن الموتى الإسرائيليين هم أيضا مشكلة إنسانية. وإذا كان هناك أي مذنب بجرائم الحرب والإرهاب، فهو عناصر القيادة الفلسطينية التي وفرت التمويل والدعم السياسي والإيديولوجي للإرهاب. فما الذي يحفز فتاة تبلغ ١٨ سنة من العمر على تفجير نفسها في سوق مركزي؟ حتى متى يمكن أن يهمل المجلس التحريض المستمر الذي تقوم به أجهزة الإعلام الفلسطينية، وتعليم الكراهية في المدارس الفلسطينية والكتب الدراسية، والاعتناق الكريه للموت والانتحار، وتمجيد المفجرين الانتحاريين وإضفاء المشروعية على الإرهاب من جانب الزعماء السياسيين والروحيين؟

إلى متى يمكننا أن نلوم الاحتلال وحده؟ فلم يكن الاحتلال هو المشكلة فيما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، و لم يكن الفلسطينيون قد أقاموا دولة في ذلك الحين. و لم يكن الاحتلال يمثل مشكلة في كامب دافيد، ومع ذلك، فقد رُفض السلام. وقد يكون الجانب الفلسطيني قد أصدر بيانا يدين فيه الإرهاب لاسترضاء الحكومات الغربية. ولكن أفعال الفلسطينيين أعلى صوتا من كلماقم. فلا يزال الجانب الفلسطيني يميل إلى إلقاء كامل اللوم عن الأزمة الراهنة، ناهيك عن الصراع برمته، على كاهل إسرائيل وحدها، وكأن رفض حق إسرائيل في الوجود منذ ٥٤ عاما، وإثارة الكراهية ضد اليهود، لا علاقة لهما باستمرار العنف والاضطراب في المنطقة. فمن وجهة النظر الفلسطينية، فإن إسرائيل وحدها هي المسؤولة وإن إسرائيل وحدها هي التي لم تتخذ الخطوات اللازمة نحو السلام.

ولكن المجلس قال لنا غير ذلك، فالفلسطينيون أيضا عليهم مسؤوليات، حتى و لم يظهروا أي نية للالتزام بها، فبالأمس، أبلغ السفير القدوة المجلس أن الفلسطينيين لن يفعلوا شيئا - فلم تكون هناك مفاوضات، ولن تتخذ أي إجراءات لمكافحة الإرهاب - حتى تنسحب إسرائيل انسحابا كاملا. وهو ببيانه هذا قد تحدى بوضوح القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يدعو أيضا إلى وقف جاد لإطلاق النار، وإنهاء الإرهاب والتحريض عليه، والتعاون مع الجنرال زيني، كخطوات متبادلة ترفض القيادة الفلسطينية اتخاذها. وهذه التأكيدات ليست غريبة على القيادة الفلسطينية وتمكنها من إدامة الادعاء الذي لا أساس له بأن الزعماء الإسرائيليين المتعاقبين هم وحدهم الملومون على الوضع القائم.

ويلقي باللوم حاليا على شارون لرفضه تقديم تنازلات للإرهاب. وقبله كان الملوم هو باراك الذي عرض على الفلسطينيين إقامة دولة لهم في الضفة الغربية بكاملها تقريبا مع مشاركتهم في السيادة على القدس، كما عرض حلا لمشكلة اللاجئين، وقد كوفئ على ذلك بالإرهاب. وقبله جاء نيتانياهو، وقبله بيريز، اللذان كوفئا كلاهما بالإرهاب الفلسطيني وقبلهم كان اسحق رابين، وهو أيضا كان في نظرهم مشكلة وعقبة أمام السلام في المنطقة. والواقع أن كل زعيم إسرائيلي عقبة في طريق السلام.

ويبدو أن الزعيم الوحيد في المنطقة الذي لم يكن أبدا عقبة في طريق السلام هو الديمقراطي الليبرالي العظيم ياسر عرفات.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي، وبذلك يكون المجلس قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

وقبل أن أختتم الجلسة، أود أن أقول إنه، في حدود علمي، فإن الاتصالات الجارية بين الوفود المهتمة لم تؤد بعد إلى وضع يمكن للمجلس في ظله أن ينظر مباشرة في مشروع القرار في المشاورات. وسوف تستمر هذه الاتصالات خلال فترة الغذاء، وسوف نعقد مشاورات في الساعة ١٦/٠٠.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥.